مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد

التشخيص ـ ومتطلبات النجاح فى ضوء بعض الخبرات المحلية والعالمية

دكتور / محمد محمد عبد الحليم طنطاوى*

مقدمة:

المتتبع للتطورات الحادثة فى مجالات الحياة المختلفة فى العصر الحديث يدرك أننا نعيش فترة تحدث فيها التطورات والتغيرات بسرعة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ، وقد أحدثت هذه التطورات السريعة والمتسارعة تغيرات جذرية فى طرق ممارسة المؤسسات والأفراد لأعمالهم.

والعولمة التى نرى آثارها تزحف على معظم جوانب الحياة والتغيرات الحادثة فى العالم ، وهذه الأسواق المفتوحة ، وحرية انتقال الأيدى العاملة عالمياً كل هذا بالطبع له تأثيراته وانعكاساته على النظام التعليمى بعامة والتعليم الجامعى بخاصة.

وحتى يتم التجاوب مع هذه التحديات وهذه التغيرات ، ينبغى أن يحصل كل فرد على فرصته فى التعليم ، فى أى وقت ، وفى أى مكان ، وفى أى سن ، وتحت أى ظروف ، وهذا يستدعى إيجاد بيئة تعليمية حرة لا تحدها حدود ، وتتميز بالمرونة التى تكفل لها الاستجابة لمختلف الاحتياجات التعليمية ، وسهلة المنال للجميع على اختلاف ظروفهم(١).

ولكن ترى إحدى الدراسات العربية أن نظامنا التعليمى العربى لكى يتواءم مع كل هذه التغيرات والتحديات فإنه فى حاجة إلى إصلاح شامل ومفتوح وفى حاجة أيضاً إلى تقديم أنماط جديدة ونماذج جديدة للتعليم العالى بجانب الأنظمة الموجودة ، كما أنه فى حاجة إلى تنوع برامج التعليم العالى وجعله مفتوحا على عالم العمل والإنتاج(٢).

---

* كلية التربية ـ جامعة الزقازيق.

ولقد استرعى استخدام التعليم من بعد فى التعليم العالى خلال النصف الأخير من القرن العشرين كثيراً من الانتباه حيث تم دراسة وإنشاء جامعات مفتوحة فى عديد من الدول. وفى مصر قام المركز القومى للتعليم والبحث العلمى بإجراء دراسة أشارت إلى أنه فى الإمكان تطبيق فكرة الجامعة المفتوحة فى مصر على نحو يتفق وظروف المجتمع المصرى[٣].

وفى دراسة أخرى لذات المجلس أكد على ضرورة الأخذ بنظام التعليم من بعد لأن من وجهة نظره أنه نظام يؤدى إلى سعى الفرد للارتباط بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة[٤].

وفى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى بدأت إرهاصات هذا النمط من التعليم تظهر فى مصر متمثلة فى برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى الذى تبنته وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع بعض كليات التربية المصرية كما تم فتح مراكز للتعليم المفتوح فى بعض الجامعات المصرية (القاهرة - عين شمس - الإسكندرية - أسيوط) فى شكل برامج متنوعة.

ومن ناحية أخرى استندت استراتيجية تطوير التعليم العالى فى مصر التى نوقشت فى المؤتمر القومى للتعليم العالى فى الفترة من ١٣ - ١٤ فبراير عام ٢٠٠٠م على عدد من المبادئ والأسس التى احتوتها تقارير منظمة اليونسكو والتى تتبلور حول عدة مفاهيم كان من أهمها "ضمان التنوع فى السياسات التعليمية ، واستثمار تطور التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال ، وكذلك التطوير المستمر لأنماط جديدة فى منظومة التعليم العالى"[٥].

كما اقترح ذات المؤتمر ضرورة استحداث أنماط متجددة من التعليم المفتوح والتعليم من بعد تستجيب لاحتياجات شرائح المجتمع المختلفة ، حتى يصل التعليم العالى لكل من يريده ويتحمل تكلفته من لم يستطع (أو لم يرغب فى الالتحاق بالدراسات النظامية بالجامعات والمعاهد العليا)[٦].

وهذه كانت توصية من توصيات هذا المؤتمر ويبدو أنها سوف تأخذ طريقها إلى التشريع والتنفيذ فقد صدر فى الصحف المصرية تباعاً أن المجلس

الأعلى للجامعات قد وافق على اقتراح مشروع إنشاء الجامعة المصرية للتعليم من بعد[٧].

وقد وافق بالفعل المجلس الأعلى للجامعات فى جلسته المنعقدة فى نوفمبر عام ٢٠٠٠ على اقتراح مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد[٨].

وهذا ما دفع الباحث إلى دراسة هذا المشروع والوقوف على جوانبه المختلفة وأيضاً أبعاده وذلك فى ضوء بعض الخبرات المحلية والعالمية وأيضاً استطلاع رأى بعض أساتذة الجامعات المصرية حول بنود هذا المشروع ومدى موافقتهم عليه. ومن هنا كان السؤال الرئيسى لهذه الدراسة يتبلور فى التساؤل التالى:

- ما أهم الملامح الأساسية لمشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد فى ضوء بعض الخبرات المحلية والعالمية ، وما وجهة نظر بعض أساتذة الجامعات المصرية حول ملامح هذا المشروع؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يقتضى ذلك الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما مفهوم التعليم من بعد؟ وما أهم خصائصه؟ وما مبررات الأخذ به؟
٢- ما أهم أنماط ونماذج التعليم من بعد؟
٣- ما أهم ملامح التجربة المصرية للتعليم المفتوح؟
٤- ما أهم ملامح بعض التجارب العالمية فى مجال التعليم الجامعى من بعد؟
٥- ما أوجه الاستفادة من التجارب المحلية والعالمية وآراء أساتذة الجامعات فى توفير المتطلبات اللازمة لمشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد؟

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسات عربية:

(١) دراسة المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى (١٩٧٨- ١٩٧٩)[٩].

تناولت الدراسة مبررات الدعوة لإنشاء الجامعة المصرية المفتوحة فى مصر ، واقترحت نظم الدراسة فى الجامعة المفتوحة ، ونوعيات البرامج المقترحة

ووسائل وطرق الدراسة. كما خلصت إلى أنه يمكن دراسة إمكان تطبيق الفكرة على نحو يتفق وظروف المجتمع المصرى.

(٢) دراسة المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى (١٩٨٨)[١٠].

كان من أهم نتائج هذه الدراسة ضرورة الأخذ بنظام التعليم من بعد ، لأنه نظام يؤدى إلى سعي الفرد للارتباط بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة ، كما أوصت بضرورة توفير التمويل اللازم لهذا النظام ، وضرورة التنسيق بين نظام التعليم من بعد ، ونظم التعليم التقليدي والاستفادة القصوى من أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة وغيرها.

(٣) دراسة أحمد محمود الخطيب (١٩٨٩)[١١].

استهدفت الدراسة التعرف على الإدارة والتنظيم فى بعض الجامعات المفتوحة (بريطانيا – تايلاند – مشروع الجامعة العربية المفتوحة). وقدمت الدراسة بعض المقترحات التى كان من أهمها ضرورة التنسيق بين أجهزة الجامعة المفتوحة وأجهزة الإعلام ، كما أوصت بضرورة اعتماد الجامعة المفتوحة على مبدأ اللامركزية الإدارية ، وعلى مبدأ المشاركة فى صناعة القرار.

(٤) دراسة محمد محمود الخوالدة (١٩٨٩)[١٢].

تعرضت الدراسة لبعض مشكلات نظام التعليم العالى العربى ومسوغات تجديده ، ودور الجامعة المفتوحة فى تجديد نظام التعليم العالى العربى ، واعتبرت أن الجامعة المفتوحة نظام تعليمى جديد ، كما عالجت نوعية الدارسين والبرامج والكلفة ، ومكانة الجامعة المفتوحة ، ولماذا الحاجة إلى الجامعة المفتوحة فى الوطن العربى.

(٥) دراسة إبراهيم محمد إبراهيم (١٩٩٠)[١٣].

استهدفت الدراسة التعرف على مبررات الأخذ بالتعليم من بعد فى التعليم العالى ، وبعض نماذجه ، وتعرضت للجامعة البريطانية المفتوحة ، والجامعة الوطنية للتعليم من بعد فى أسبانيا كنموذجين من أوروبا ، كما اختارت بعض

النماذج فى الاتحاد السوفيتى سابقاً ، وألمانيا الديموقراطيـة ، وبعـض النمـاذج الأمريكية. ولم تقدم الدراسة أية نتائج أو مقترحـات وإنمـا اكتفـت بـالمبررات والنماذج فقط.

(٦) دراسة معين حلمي الجملان (١٩٩٤)[١٤].

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على دور التعليم من بعد فى دعم بـرامج التعليم الجامعى ، ومعرفة أهم الصعوبات التى تقف فى وجه تحقيق هذا الـدور ، وتعرضت الدراسة لدور البث التليفزيونى عبر الأقمار الصناعية فى دعم بـرامج التعليم الجامعى ، وأهم التجارب التى استخدمت البث التليفزيونى وتوصلت الدراسة لأهم الصعوبات التى تقف فى وجه تحقيق دور التعليم من بعد فى برامج التعلـيم الجامعى وكيفية التغلب عليها.

(٧) دراسة نجوى يوسف جمال الدين (١٩٩٥)[١٥].

استهدفت الدراسة التخطيط للتعليم الجامعى المفتوح فى مصر مسترشـدة ببعض الخبرات الأجنبية ، كما استهدفت تقويم برنامج تأهيـل معلمـى المرحلـة الابتدائية للمستوى الجامعى كأول محاولة لتطبيق فكرة التعليم المفتوح فى مصر.

(٨) دراسة على إبراهيم الدسوقى (١٩٩٦)[١٦].

استهدفت الدراسة التعرف على إمكانية تطبيق نظام التعليم من بعـد فـى كليات جامعة الأزهر ، وإبراز الحاجة إلى التعليم من بعد ، وتقديم نموذج للتعلـيم من بعد يمكن استخدامه فى بعض كليات جامعة الأزهر مـن خـلال آراء بعـض أعضاء هيئة التدريس فى محاور النموذج المقترح.

(٩) دراسة نجوى يوسف جمال الدين (١٩٩٩)[١٧].

استهدفت إلقاء الضوء على مفهوم التعليم من بعد ، وأيضاً إلقاء الضـوء على برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى بكليات التربيـة ، أسسه ، وأهدافه.

ثانياً: دراسات أجنبية

(١) دراسة Macdaniel (١٩٨٨)[١٨]

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على دور التعليم من بعد فى زيادة الفرص المتاحة للتعليم فى جويانا ، وأجرت الدراسة مقابلة مع عينة من أهل الريف وأخرى مع عينة من أهل المدن وأشارت فى نتائجها أن التعليم من بعد يتيح فرصاً أوسع للطلاب ويزيد من عدد المقيدين به. كما فضل أفراد العينة أن يكون التعليم عن طريق الإذاعة المسموعة والمرئية وأن تكون البرامج التعليمية فى المساء بعد عودتهم من أعمالهم ، حتى يتسنى لهم مزيداً من الاستفادة وتتحقق الأهداف التعليمية الموضوعة.

(٢) دراسة Bilham & Gilmour (١٩٩٥)[١٩]:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى توفر هندسة التعليم من بعد فى العالم بعامة وفى ثلاثة من البلدان النامية بخاصة وهى جمهوريات التشيك وسريلانكا وزمبابوى. وقد أشارت فى نتائجها أنه قد حدث نمو سريع فى الوسائط التعليمية الالكترونية المستخدمة فى التعليم من بعد ، وأن وعى الناس بالتغيرات التى تحدث فى هذا المجال يختلف من بلد إلى آخر ، ومازال الناس فى العديد من الدول النامية فى حاجة إلى الاقتناع بفوائدها. وأشارت أيضاً أن المقررات العملية مثل الهندسة وغيرها يمكن أن تعلم بفاعلية عن طريق استخدام وسائط التعلم من بعد.

(٣) دراسة Demiray (١٩٩٥)[٢٠]:

استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على مبررات الأخذ بنظام التعليم العالى من بعد ، وتوصلت إلى أن الزيادة الكبيرة فى أعداد السكان وأيضاً زيادة وعى أفراد المجتمع بفوائد التعليم وأيضاً التكاليف المرتفعة التى يتحملها الطلاب فى التعليم الجامعى التقليدى ، كل هذا ساعد الحكومات والمخططين التربويين إلى اكتشاف نمط آخر وهو التعليم العالى من بعد حتى يساعد على توفير مزيد من

الفرص فى التعليم العالى لأبناء المجتمع عن طريق استخدام وسائط التعليم من بعد وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

(٤) دراسة Coombs & Rodd (١٩٩٨)[٢١]:

استهدفت الدراسة الوقوف على التحولات الكبيرة والمتزايدة التى حدثت فى أنظمة التعليم العالى التى تتم بالطرق التقليدية إلى استخدام صفحات الشبكة الدولية World Wide Web Pages ، وأيضاً البريد الإلكترونى E-mail ، وكذلك المؤتمرات التليفزيونية Video Conferencing . وأشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة الاهتمام المتزايد باستخدام الوسائط الإلكترونية الحديثة فى التعليم من بعد بهدف زيادة الفرص التعليمية وانتشار التعليم بين الشرائح المختلفة فى المجتمع.

(٥) دراسة Yager & Philips (١٩٩٩)[٢٢]:

استهدفت الدراسة الوقوف على دور التعليم العالى من بعد فى مساعدة الطلاب الذين يعيشون أو يتواجدون بعيداً عن الحرم الجامعى أي فى منازلهم أو مكاتبهم أو فى مواقع نائية فى الحصول على المؤهل الجامعى الذى يرغبون فيه فى أي وقت وبتكلفة قليلة وأشارت فى نتائجها أن التعليم العالى من بعد يزيد من فرص التعليم للراغبين فيه ولغير القادرين على تكاليف التعليم العالى التقليدى أو لمن يرغبون فى العمل والدراسة معاً.

(٦) دراسة Merisotis & Phipps (١٩٩٩)[٢٣]:

استهدفت الدراسة التعرض بالتحليل والنقض لمجموعة من الأبحاث التى أجريت حديثاً للتعرف على فعالية التعلم من بعد فى التعليم العالى ، وقد توصلت فى نتائجها إلى أن من عيوب هذه الأبحاث ندرتها بالإضافة إلى عدم قدرتها على التحكم فى كل المتغيرات وخاصة الخارجية منها ، كما أنها تتجاهل مشاعر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

(٧) دراسة Eaton (١٩٩٩)[٢٤]:

استهدفت الدراسة التعرف على بعض التغيرات التى طرأت على مؤسسات التعليم العالى التقليدية وذلك بسبب ظهور نمط التعليم العالى من بعد ، هذا النمط الذى أوجد فرصاً جديدة للتعليم العالى أمام جمهور الطلاب الذين ينتهون من دراستهم الثانوية بنجاح ، وهذا فرض على الجامعات أن تعيد النظر فى كثير من القضايا التعليمية مثل الأهداف والجودة والتمويل.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية فى مجال التعليم العالى من بعد ، وقد تعرضت الدراسات العربية لمبررات الأخذ بنظام التعليم من بعد ، وكما تعرضت لعرض بعض تجارب الدول الأجنبية فى مجال التعليم العالى من بعد ، وأيضاً إلى إمكانية تطبيق هذا النمط فى التعليم العالى فى مجتمعنا العربى.

فى حين تعرضت الدراسات الأجنبية لدور التعليم العالى من بعد فى زيادة فرص التعليم العالى فى المجتمع ، وكذلك إمكانية استخدام الوسائط الإلكترونية الحديثة فى انتشار فرص التعليم العالى وأيضاً تعرضت لدور التعليم العالى من بعد فى مواجهة العديد من التحولات والتغيرات التى تطرأ على المجتمعات بعامة والنامية بخاصة.

ولكن الدراسة الحالية تتناول المشروع المصرى المقترح لإنشاء جامعة مصرية للتعليم من بعد والوقوف على ملامح هذا المشروع وتشخيصه ومعرفة متطلبات نجاحه فى ضوء بعض الخبرات المحلية والعالمية فى مجال التعليم العالى من بعد واستطلاع رأى بعض أساتذة الجامعات المصرية فى ملامح هذا المشروع ومتطلبات نجاحه.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على:

- مفهوم التعليم من بعد وأهم خصائصه ومبررات الأخذ به.
- أهم أنماط ونماذج التعليم من بعد.
- أهم ملامح التجربة المصرية للتعليم المفتوح.
- أهم ملامح بعض التجارب العالمية فى التعليم العالى من بعد.

كما تستهدف الدراسة:

- الاستفادة من التجارب المحلية والعالمية فى تحديد بعض المتطلبات اللازمة لنجاح هذا المشروع.
- التعرف على آراء بعض أساتذة الجامعات المصرية فى ملامح هذا المشروع وبعض المتطلبات اللازمة لتحقيق أهدافه.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها :

١- تقدم رؤية لخبراء التربية وأساتذة الجامعات فى المشروع المقترح للجامعة المصرية للتعليم من بعد حتى يمكن تقديمها للمخطط التعليمى وواضعى السياسة التعليمية ومتخذى القرار تلافيا للنقص والهدر التعليمى.

٢- تقف على جوانب القوة فى مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد وذلك لتعزيزها وتدعيمها ، وكذلك الوقوف على جوانب الضعف لتلاشيها.

٣- تحاول الاستفادة من الخبرات والنماذج السابقة فى مجال التعليم الجامعى من بعد.

٤- تقف على أهم المتطلبات اللازمة لمشروع جامعة التعليم من بعد مسترشدة بآراء الخبراء وأساتذة الجامعات وأيضا الخبرات العالمية السابقة فى هذا المجال.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وذلك لأنه يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة ، وذلك لوصف واقع المشروع ومعرفة جوانب القوة والضعف ، وإجراء الدراسة الميدانية لمعرفة آراء الخبراء وأساتذة الجامعات فى مشـــروع الجامعـــة المصرية للتعليم من بعد ، ومعرفة بعض المتطلبات اللازمة لنجاح هذا المشروع.

خطوات الدراسة:

وفق هذا المنهج تسير الدراسة حسب الخطوات التالية:

أولاً: الإطار النظرى ويتضمن:

١- عرض لمفهوم التعليم من بعد وأهم خصائصه ومبررات الأخذ به فى مجال التعليم الجامعى.

٢- أهم أنماط ونماذج التعليم الجامعى من بعد.

٣- أهم ملامح التجربة المصرية فى التعليم المفتوح.

٤- أهم ملامح بعض التجارب العالمية فى مجال التعليم الجامعى من بعد.

ثانياً: الإطار الميدانى ويتضمن:

عرض ملامح مشروع الجامعة على عينة من أساتذة الجامعات المصـــرية بهدف معرفة وجهة نظرهم فى هذا المشروع وأهم متطلبات نجاح مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد المقترح حتى يحقق أهدافه الموضوعة.

أولاً: الإطار النظرى

(١) مفهوم التعليم من بعد :

التعليم من بعد محاولة إزالة أو التخفيف من القيود التى تعوق الطلاب عند الالتحاق بالجامعات التقليدية ، قيود السن أو المؤهل أو المكان ، أى أنه نمط يقوم على مرونة المكان والتوقيت والمناهج والتخطيط المشترك بين الأستاذ والطالـــب.

ويعرفه بورج هولمبرج (Borje Holmberg) بأنه "التعليم الذى يعطى أنماطاً مختلفة من الدراسة على كل المستويات التعليمية التى لا تخضع للإشراف من الأستاذ على الطالب ، ولا يوجد بينهما تفاعل مباشر ، ولا بين الطلاب بعضهم البعض وإنما يستفيد الطلاب من خلال التنظيمات الإرشادية والتعليمية غير المباشرة"[٢٥]. وهو "نظام بعيد كل البعد عن نظام المواجهة الحقيقية بين الأستاذ والطالب"[٢٦]. وهو "كل نموذج أو شكل أو نظام لا يخضع لإشراف مباشر مستمر بين الأستاذ والطالب من خلال تواجده الفيزيقى معه ، وهو يشمل كافة الوسائط التي يتم التعليم من خلالها"[٢٧]. وهو نظام "للتدريس والتعليم يكون فيه الطلبة بعيدين عن أساتذتهم لمعظم الفترة التى يدرسون فيها"[٢٨]. أى أن الطلبة يعتمدون على أنفسهم وعلى التعلم الذاتى وتحل الوسائل التعليمية المختلفة محل الأساتذة. وهو "نظام تعليمى يستخدم مجموعة من طرق التعليم يتضاءل فيها الموقف المباشر وجهاً لوجه بين المعلم والمتعلم ، حيث تكون وسيلة الاتصال بينهما من خلال المواد المطبوعة أو الوسائل الإلكترونية أو الميكانيكية وغيرها"[٢٩]. كما أنه نظام تعليمى يوفر فرص التعليم عن طريق التغلب على معوقات المواقع الجغرافية والالتزامات الشخصية والمهنية التى تمنع الفرد من الحصول على التعليم أو التدريب بدرجة كافية[٣٠].

ونستنتج من التعريفات السابقة بأن التعليم من بعد نظام تعليمى يوفر الخدمات التعليمية للراغب فيها فى أماكن تواجده ، وفى الوقت الذى يرغب فيه ، ولا يقتضى ذلك الاتصال المباشر بين الأستاذ والطالب وإنما يتم اكتساب المهارات والخبرات من بعد بالتعلم الذاتى ، مع وجود اتصال مستمر ومحدود بين المتعلم والمؤسسة بعدة طرق لتحقيق أهداف محدودة لبرامج معينة باستخدام مناهج خاصة تستثمر التعلم الذاتى فى الدراسة ، كما أنه شكل من أشكال التجديد التربوى تندرج تحته كل الصيغ التعليمية التى لا تعتمد على المواجهة بين المعلم والمتعلم ، وهو ليس بديلا للموجود ولا تصحيحا له ولكنه نوع جديد وإضافة له لمواجهة موقف جديد.

وهذا النوع من التعليم يتميز بعدة خصائص وسمات تتمثل فى حرية اختيار الطالب للبرامج التعليمية ، وحرية اختياره الوقت المناسب للتجديد والدراسة والامتحان وهذا النوع يرتبط بحاجة المتعلم المادية والنفسية ، كما أنه يستثمر التقدم العلمى الهائل فى مجال تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا الاتصالات[٣١].

كما إنه يتسم بقلة فرص الاتصال المباشر بين الأستاذ والطالب لعدم انتقال الطالب للحرم الجامعى ، وإنما يتسم بوجود اتصال فى اتجاهين بين المؤسسة والطالب بحيث يأخذ الطالب المبادرة فى البحث والنقاش وذلك عن طريق عقد اللقاءات بين الطالب وبين المشرفين[٣٢].

(٢) **خصائص التعليم من بعد**:

ويمكن تحديد خصائص التعليم من بعد فى النقاط التالية[٣٣]:

- **المرونة**: حيث إن الدارس يتمكن من التعلم وهو يعمل ، كما تتاح له فرصة التدريب العملى فى المكان الذى يناسب برنامجه الدراسى.
- **الملاءمة للاحتياج**: حيث إن البرامج والمقررات التى تصمم يراعى فيها التدرج والتنوع ، وتتاح فرصة للدارس للاختيار حسب حاجته وظروفه واستعداداته.
- **سهولة التطبيق**: حيث يراعى فى تصميم الوحدات التعليمية للمقررات أن تخضع للنظم التربوية الحديثة المبنية على متطلبات المتعلم.
- **العائد المادى على الدارس**: حيث إن التعليم من بعد يعتبر من أنسب نظم التعليم ذو العائد الاقتصادى العالى بالنسبة للدارس.
- **جودة البرامج من الناحية العلمية والتربوية**: وذلك بفضل حسن تصميم البرامج والمحتوى العلمى واستخدام الوسائل العلمية الملائمة.
- **الحراك الاجتماعى**: حيث إن الفرد ينتقل من طبقة أدنى إلى طبقة أعلى من طبقات المجتمع وذلك بفضل حصوله على فرصة تعليمية أعلى.

وعلى هذا فإن التعليم من بعد ينطلق من عدد من المبادئ تختلف فى مفهومها عن المبادئ التى تنطلق منها الجامعة التقليدية. ومن هذه المبادئ[٣٤]:

١- مبدأ ديموقراطية التعليم **Equalized Instruction**

٢- مبدأ برمجة التعليم وتفريده Individualized Instruction

٣- مبدأ ضبط المتعلم لعملية تعلمه Learner Control of Instruction

٤- مبدأ إثارة الدوافع الذاتية Promating Instrisic Motivation

٥- مبدأ تطوير التعليم واستمراريته Appealing Instruction

(٣) مبررات الأخذ بالتعليم الجامعى من بعد:

أخذ التعليم الجامعى من بعد يفرض نفسه فى الربع الأخير من القرن العشرين باعتباره أحد البدائل الفعالة القادرة على توفير مزيد من الفرص التعليمية لقطاعات كبيرة لم يحالفها الحظ ــ لسبب أو لآخر ــ فى الانتفاع من هذه الفرص من خلال مؤسسات التعليم الجامعى التقليدية.

وهناك بعض القضايا الملحة التى تستدعى تجديد نظام التعليم العالى والبحث عن أنماط جديدة تساعده وتدعمه ومن هذه القضايا:

١- تزايد أعداد الطلبة الراغبين فى التعليم العالى.

٢- جمود النظام التعليمى القائم وعدم استجابته لبعض الحاجات الفردية والمجتمعية.

٣- اختلال التوازن فى توسيع فرص التعليم العالى فى الأقاليم الجغرافية المختلفة.

٤- ضعف برامج التعليم المستمر فى أنظمة التعليم العالى.

٥- محدودية الارتباط بين برامج التعليم العالى وحاجات الواقع.

وتنبثق فلسفة التعليم من بعد من أن التعليم حق للجميع على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ، لذلك يجب توفيره بصورة أكبر كفاية وعدلاً لجميع الأفراد الراغبين فيه ، ولا يحول بينهم وبينه أية عوائق ، وهذا ما أكدت عليه اليونسكو فى مؤتمراتها وندواتها المتعددة ، بضرورة استخدام القنوات المتعددة لفتح مزيد من فرص التعليم للجميع. كما عبر عنها الإعلان العالمى للتعليم للجميع الذى أقرته اليونسكو فى مارس عام ١٩٩٠ فى جوميتين بتايلاند[٣٥].

والتعليم من بعد يعتبر فى الوقت الحاضر من أكثر ميادين التعليم والتدريب التى نمت نمواً سريعاً فى العالم كله ، ففى البلدان النامية ينظر إليه على أنه وسيلة هامة للوصول إلى الكبار والصغار الذين لم تشبع حاجاتهم إلى التعليم لسبب أو لآخر ، أما فى البلاد المتقدمة فيكون التعليم من بعد معترفاً به كاستراتيجية هامة ومتكاملة مع نظام التعليم[٣٦].

والتعليم من بعد يعنى فرصاً أكبر للتعلم والحصول على مؤهل ، وعن طريقه يمكن التغلب على عوائق متعددة ، وهو أرخص وأقل تكلفة بالنسبة للطلبة، ويكون بديلاً له لمواصلة التعلم بدلاً من الطرق التقليدية[٣٧]. وهو لصاحب العمل يقدم إمكانية تنظيم التعليم والتنمية المهنية فى مكان العمل وذلك لمرونته وقلة تكلفته ، وهو يضع كلا من المؤسسة والمستخدمين فيها فى حالة الاستثمار المشترك للمال والوقت وهذا يزيد من إنتاج المؤسسة[٣٨].

وفى عدد من البلدان النامية يكون التعليم العالى من بعد وسيلة هامة جداً لتوفير فرص التعليم ، وتكون جامعات التعليم من بعد إضافة هامة للجامعات التقليدية[٣٩]. وتقليدياً تقدم الحكومات التعليم من بعد من أجل:

- زيادة الالتحاق بفرص التعليم والتدريب.
- توفير فرص متزايدة من أجل إعادة تدريب الأفراد وتحديث معلوماتهم.

وهكذا نرى أن التعليم من بعد "أصبح ضرورة فى غاية الأهمية حيث أنه أصبح على عتبة أبوابنا وأوجد فرصاً تعليمية جديدة"[٤٠].

كما يوجد فى الوقت الحاضر اعتراف دولى متزايد بمكانة ودور التعليم العالى من بعد كعنصر هام فى أى نظام وطنى للتعليم والتدريب وتتمثل الأدوار المحتملة لهذا النوع من التعليم فى[٤١]:

- إعادة التوازن بين الفئات العمرية فى فرص التعليم.
- الوصول إلى أعداد كبيرة من الدارسين.
- إتاحة فرص التدريب السريع والفعال لبعض الفئات.
- إتاحة فرص التعلم فى المجالات الجديدة.

- إتاحة الفرصة للجمع بين التعليم والعمل والحياة الأسرية.
- تنمية بعض المهارات والقدرات من خلال التعليم المستمر.
- تعزيز البعد الدولى فى الخبرة التعليمية.
- تحسين نوعية الخدمات الحالية للتعليم.

وهناك بُعدان هامان للتعليم من بعد هما البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى، أما عن البعد الاجتماعى فإن النظم التعليمية تتعرض لمتطلبات جديدة من الكم والكيف ، والأهم من ذلك التغير السريع فى المعرفة ، "ولم يكن الطلب على التعليم أكبر مما هو عليه اليوم ، ولا تستطيع بنى التعليم التقليدية أن تلبى الطلب المتزايد على التعليم ، وهناك تنوع كبير فى فردية الطلب على التعليم ، فالتعليم جزء مما يتوقعه الناس لحياتهم المهنية والاجتماعية والثقافية ونشاطهم مدى الحياة ، وبتطور التعليم من بعد سوف يستطيع المزيد من الطلاب أن يتعلموا بطريقتهم الخاصة ، والتمييز بين التعليم من بعد والتعليم التقليدى سيتناقص رويداً رويداً ولن يصبح التعليم من بعد مجرد حلية"[٤٢].

أما عن البعد الاقتصادى للتعليم من بعد فهو أقل كلفة من التعليم التقليدى ، وهو يمثل نقلة فى التعليم نحو الحداثة ونحو العولمة ، ونقلة من صناعة كثيفة العمل إلى صناعة كثيفة رأس المال ، كما أن التعليم من بعد أصبح جزءاً من ديناميكيات العولمة ، فالمزيد من جامعات التعليم من بعد تحاول الوصول إلى أسواق خارجية ، وتستقطب طلاباً أجانب ، وتوزع مقرراتها ، وتتعاقد مع مؤسسات أجنبية ، وهذا كله يعتبر من الأصول الرأسمالية فى هذه البيئة التنافسية الجديدة[٤٣].

(٤) أهم أنماط ونماذج التعليم من بعد:

عندما بدأ الاتجاه الحديث يتزايد نحو أهمية التعليم ، بدأ الإقبال يتزايد أيضاً على مؤسساته المختلفة ، كما بدأ يتزايد أكثر وأكثر على مؤسسات التعليم العالى والجامعى ، ومن ثم بدأ التفكير يتزايد أيضاً فى أنماط التعليم غير التقليدية لتخفف بدورها الضغط على المؤسسات التعليمية التقليدية وتمشياً مع متطلبات سوق العمل

ومتغيراته ، وأيضاً مع تغير المهن وتغير التركيب الوظيفى فى المجتمع ، وأيضاً تمشياً مع مستجدات العصر وتغير المعرفة ، ولهذا ظهرت عدد من أنماط التعليم غير التقليدية كان من أهمها:

٤-١) نموذج المراسلة:

وقد نشأ هذا النموذج كصورة تربوية لحل كثير من المشكلات الفنية والإدارية ، ونقص فى أعضاء هيئة التدريس ، وفى المنشآت التعليمية ، وساعد على انتشار هذا النموذج وتطوره التقدم التكنولوجى وتعدد وسائل الاتصال ، "وأصبح هذا النظام وسيلة فعالة لتلبية مطالب الكثيرين ممن لا تتاح لهم فرصة التعليم بالطرق العادية بسبب ظروفهم ، أو تواجدهم فى مناطق جغرافية بعيدة عن مصادر التعلم"(٤٤).

٤-٢) النموذج المركزى Cinteral Modell:

ويقل فيه عنصر المراسلة إلى أقصى درجة ، فبعد توزيع المواد التعليمية على الطلاب يكون التركيز على اللقاءات بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، ويتم فى هذا اللقاء تقييم الواجبات المنزلية والإعداد للجزء الثانى ، وتكون هذه اللقاءات فى المراكز المنتشرة المخصصة لذلك فى أماكن تواجد الدارسين ، وتزود هذه المراكز عادة بمكتبة ومعامل وتسجيلات صوتية وشرائح وأفلام ، وهذا النموذج يكمل جوانب القصور فى نموذج المراسلة(٤٥).

٤-٣) التعليم المفتوح Open Education:

وقد فرض هذا النمط نفسه عالمياً باعتباره صيغة ضرورية لمواجهة الواقع المتغير فى سرعته ، ولتلبية الاحتياجات الآنية للمواطنين ، وأصبحت الجامعة المفتوحة (Open University) نمطاً من الأنماط المؤسسية المستخدمة فى التعليم العالى فى كثير من البلدان ، وهذا النوع من التعليم يمكن الأشخاص البالغين غير المتفرغين من الحصول على الشهادة الجامعية ، ويوجد هذا النمط فى كثير من دول العالم كإنجلترا ، واليابان ، وفرنسا ، وكندا ، والولايات المتحدة

الأمريكية، وعدد من الدول الأفريقية ، وعدد من دول جنوب شرق آسيا ، وعـدد من الدول العربية ، وأستراليا ، وباكستان ، والصين وألمانيا[٤٦].

٤-٤) **الجامعة بلا جدران (جامعة الهواء)**: University without walls or University of Air:

وتقوم هذه الجامعة على استخدام الإذاعة المسموعة والمرئية وأساليب التعلم من بعد دون الارتباط بحضور محاضرات تقليدية ، مع متابعة دراسة الطالب وتقدمـه وإرشاده وتقويم عمله على أيدى أخصائيين من الجامعة ، وقد يكون هذا الـنمط مستقلا أو مرتبطا بجامعات أو مؤسسات أخرى ، وتمنح الجامعة درجات جامعية ، ويوجد هذا النمط فى اليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والصين ، وبولندا ، والسويد[٤٧].

(٥) التجربة المصرية للتعليم المفتوح:

بدأت هذه التجربة فى مصر عندما وافق المجلس الأعلى للجامعـات فـى ١٩٨٣/٣/١٠ على برنامج التأهيل التربوى لمعلمى المرحلة الابتدائية من حملـة دبلوم المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات بعد الإعدادية على أن يمنح الطلاب الذين يُتمُون هذا البرنامج بنجاح شهادة فى التربية (تعليم أساسى) ، وتعتبر هذه الشهادة معادلة لدرجة البكالوريوس فى العلوم والتربية ، أو الليسانس فى الآداب والتربية التى تمنحها الجامعات المصرية ، ويعمل هذا البرنامج بنظام التعليم مـن بعد وتم التوسع فى هذا البرنامج إلى أن وصل عدد كليات التربية التـى يـدرس الطلاب بها حتى عام ٨٨/٨٩ أربعة عشر كلية. وكان الهدف من البرنامج رفـع المستوى العلمى والمهنى لمعلمى المرحلة الابتدائيـة إلـى المسـتوى الجـامعى التربوى ويتطلب تحقيق هذا الهدف إنماء قدرة الدارس علـى القيـام بوظائفـه كمعلم ، وأيضاً إنماء قدرته على النمو العلمى والمهنى وكذلك زيادة قدرته علـى القيام بدور فعال فى تطوير العملية التعليمية . والارتقاء بمستوى المهنة ، وزيادة قدرته على المشاركة فى تطوير بيئته ومجتمعه[٤٨].

وصار نظام الدراسة على أساس الساعات المعتمدة (٢٠٠ ساعة) معتمدة على أساس أن الساعة المعتمدة تمثل (١٥ ساعة) دراسية وهذا ما يعادل أربعة أعوام جامعية.

والملاحظ على هذا البرنامج من خلال خبرة الباحث وعمله ، ومن استعراض بعض الدراسات السابقة أنه قد ركز على استخدام الكتاب المطبوع فقط ، ولم تجدد مقرراته ، ولم يستخدم أية تقنيات أو وسائل للتعليم من بعد ، ولم يعتمد الدارسون على البرامج التعليمية التليفزيونية وذلك لعدد من الأسباب أوضحتها نتائج الدراسات السابقة التى قومت هذا البرنامج ، كما توقف البث التيلفزيونى لهذا البرنامج ، وقد كانت اللقاءات بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس غير منتظمة ، كما كان نظام الامتحان تقليديا مثل نظام الامتحانات العادية بكليات التربية ولهذا يتبين أن هذا النظام ابتعد تماما عن فلسفة التعليم عن بعد[٤٩].

فى بداية التسعينيات من القرن الماضى أخذت مصر بنظام التعليم المفتوح فى الجامعات المصرية ، ولكن ليس من خلال إنشاء جامعة مفتوحة مستقلة على غرار بعض الجامعات المفتوحة فى الدول الأخرى كإنجلترا واليابان وغيرها ولكن من خلال مراكز فى بعض الجامعات القائمة جنباً إلى جنب مع ما تقدمه من تعليم جامعى معتاد وذلك بهدف توفير فرصة من التعليم العالى لمن لم تستوعبهم الجامعات التقليدية ، وأيضاً تحقيق مبدأ ربط الجامعة بالمجتمع ، وكذلك تحقيق مبدأ التعليم المستمر[٥٠].

وبالتأمل فى برامج التعليم المفتوح فى الجامعات المختلفة (القاهرة – الإسكندرية – عين شمس – أسيوط) يتضح أنها واحدة فى كل الكليات بالرغم من اختلاف مجالات الدراسة.

وكانت شروط القبول التى حددها المجلس الأعلى للجامعات على النحو التالى :

١- حصول الدارس على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أو ما يعادلها وأن يكون قد مضى عليها خمس سنوات على الأقل.

٢- يتحمل الدارس ما يقابل تكلفة الخدمة التعليمية.

٣- التأكيد على عدم التزام الدولة بتعيين خريجى هذا النظام.

وبالتأمل فى شروط القبول بهذا النظام يتضح ثمة اتفاق بين جميع الكليات التى تقدم برامجه على ضرورة حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بغض النظر عن تاريخ الحصول عليها ، كما يوجد اختلاف بين الكليات حول الدبلومات الفنية حيث يتبين أن كلية التجارة جامعة القاهرة ــ نفس المجال ــ تقبل الحاصلين على الدبلومات الفنية التجارية فقط ، وهذا يدل على عدم التنسيق بين الكليات المتناظرة فى الجامعات المختلفة ، كما يعنى التفرقة بين أبناء البلد الواحد ، ويفتح باب القبول على مصراعيه فى منطقة بينما يحده فى منطقة أخرى ، وهذا بمثابة تفريغ للتعليم العالى المفتوح من محتواه الحقيقى ومن فلسفته وأهدافه ، وهذا يفتح الباب لمزيد من التساؤلات والتأويلات والثغرات والتشكك فى نمط هذا التعليم ونوعية خريجيه.

قرر المجلس الأعلى للجامعات بجلسته المنعقدة فى ١٩٩٧/٩/٤ تشكيل لجنة لتقييم تجربة الدراسة بنظام التعليم المفتوح[٥١] ، وقد أكدت اللجنة فى التقرير الذى أعدته حرصها على استمرار الجامعات المصرية فى تجربة الدراسة بنظام التعليم المفتوح على اعتبار أنها أحد أنماط التعليم التى تتيح فرصة لمن فاتهم قطار التعليم العالى ، وأن هذا التعليم يستطيع أن ينمى قدرة الطلاب الذاتية ويرفع من مستواهم الثقافى والمهنى.

كما اتخذت اللجنة عدة توصيات كان من ضمنها عدم الموافقة على فتح برامج جديدة للتعليم المفتوح قبل التأكد من توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة ، كما أكدت على النظر فى إلغاء مدة الخمس سنوات كشرط للقبول ورأت تخفيضها إلى ثلاث سنوات. وقد رصدت اللجنة فى نهاية قراراتها مجموعة من الإيجابيات وأخرى من السلبيات لهذا النظام ، أما مجموعة الإيجابيات فقد تمثلت فى أنه نظام يساعد على تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالى التقليدية ، وأن الدارس يساهم فى نفقات تعليمه وهذا يخفف الأعباء المالية عن خزانة الدولة ، كما أنه يعمل على إتاحة الفرصة للعاملين فى المجالات المختلفة للوقوف

على كل جديد فى تخصصاتهم المختلفة دون الانقطاع عن العمل ، كما أنه يساعد الفرد على تغيير مهنته وفقا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، ولهذا تنوعت برامجه حسب احتياجات المجتمع[٥٢]. وكانت مجموعة السلبيات لهذا النوع من التعلم كما رصدتها اللجنة تتمثل فى أن معظم البرامج فى الدراسات التجارية لم تهتم بمجالات لازمة ومهمة ومرتبطة بمجالات الإنتاج والاقتصاد القومى ، وأيضاً غياب دور المرشد الأكاديمى فى جميع البرامج ، وكذلك عدم وجود مراكز فرعية فى بعض المحافظات أو المدن المصرية لخدمة فلسفة التعليم المفتوح وأهدافه.وهذا يدعو إلى التفكير فى هذه السلبيات عند إنشاء الجامعة المصرية للتعليم عن بعد المقترح إنشاؤها.

(٦) ملامح التعليم الجامعى من بعد فى بعض التجارب العالمية السابقة:

٦-١- التجربة البريطانية:

نشأت فكرة هذه الجامعة عام ١٩٦٣ ، وشكلت لجنة عام ١٩٦٧ لوضع خطة خاصة لإنشاء "جامعة مفتوحة" واستقبلت أول طلابها فى يناير ١٩٧١.

قامت هذه الجامعة على ثلاثة مبادئ رئيسية أولها أنها جامعة مفتوحة فيما يتعلق بالطلاب والمناهج وطرق التدريس وثانيها أنها لن تقبل طلاباً أقل من ٢١ سنة حتى لا تكون منافسة للجامعات القائمة ، وأخيراً تستخدم وسائل متعددة من بينها المواد المطبوعة والراديو والتليفزيون.

ومن أهم ملامحها عدم التقيد بمتطلبات الدخول الرسمية المعمول بها فى الجامعات التقليدية ، بل إن الأساس فى القبول هو مبدأ أسبقية الطلب First come first served ، كما يخلو نظام الجامعة من أى تحديد زمنى لإكمال المساقات المطلوبة للحصول على الدرجة العلمية ، ولكن الدرجة الممنوحة تتعادل مع مثيلتها فى أى جامعة أخرى.

ومن ملامحها أيضاً أنها جامعة للتعليم بالمراسلة فى المقام الأول ، وكذلك طلابها من الكبار فوق ٢١ سنة ، وأيضاً برنامجها غير اعتيادى فهى تبدأ عامها الدراسى فى يناير وتنتهى امتحاناتها فى أكتوبر.

تستخدم الجامعة الإذاعة والتليفزيون كوسائط تعليمية بالإضافة إلى المواد المطبوعة. وتنظيم الجامعة الهيكلى له بعدان هما: مركزى ولا مركزى (أو إقليمى). وتهتم الجامعة بتطوير موادها ومساقاتها ، كما تهتم بالدراسات العليا[٥٣] وتطبق الجامعة نظام الساعات المعتمدة Credit Hours System.

وتقدم ثلاثة أنواع من البرامج[٥٤]:

- برامج فى مستوى الدرجة الجامعية الأولى Undergraduate .
- برامج للدراسات العليا Postgraduate .
- برامج ما بعد الخبرة Post Experience.

وتمنح الجامعة ثلاث درجات عليا هى:

- بكالوريوس الفلسفة (B. PHIL)
- ماجستير الفلسفة (M. PHIL)
- دكتوراه الفلسفة (PH. D)

وتستخدم الجامعة فى وسائطها التعليمية الكلمة المطبوعة وتتمثل فى الكتب الدراسية ، والمواد التعليمية المكتوبة والمسجلة ، كما تستخدم البث الإذاعى والتليفزيونى ، والحقائب التعليمية (Kits) ، وتوجد مراكز إقليمية للدراسة المنتشرة فى أنحاء المملكة المتحدة وهى مزودة بالوسائل اللازمة من أفلام وتسجيلات وحاسبات آلية وميكروسكوبات ومعامل وغيرها[٥٥].

وتعتمد الجامعة فى إيراداتها على التمويل من الدولة ، والهبات والتبرعات، ومن المصروفات التى يدفعها الطلاب ، ومن ناتج بيع المواد و الأشرطة والحقائب التعليمية وتستعين الجامعة بما يسمى بالمراكز الدراسية المحلية و الإقليمية ويوجد ٢٦٠ مركزاً دراسياً محلياً ، ١٣ مركزاً إقليمياً وتقوم بتقديم تسهيلات التوجيه والإرشادات واللقاءات التدريسية المنتظمة ، ويتوافر بها أجهزة الراديو

والتليفزيون والكومبيوتر والهاتف ونسخ من وحدات المقرر ، وتكون الهيئة لهذه المراكز هيئة غير متفرغة ، وتوفر الجامعة خدمات أخرى لمساعدة الطلاب عن طريق البريد والهاتف[٥٦].

٦-٢- التجربة اليابانية:

بدأت اليابان بتقديم برامج الدراسة بالمراسلة رسمياً فى عام ١٩٧٤ حيث قدمت جامعاتها Hosei و Keio مقررات بالمراسلة ، وقد كانت هذه البرامج بمثابة الفرصة الوحيدة المتاحة أمام من فاتهم فرصة الالتحاق بالجامعات ، ويبلغ حالياً عدد الجامعات التى تقدم تعليماً بالمراسلة اثنتا عشر جامعة بالإضافة إلى تسع كليات متوسطة وهى جميعاً مؤسسات خاصة.

ويهدف النظام اليابانى إلى فتح أبواب التعليم الجامعى أمام جمهور عريض، كما يهدف إلى تدعيم مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية ، وتأكيد دور التعليم فى تقدم المجتمع علمياً وتكنولوجياً.

والتعليم الجامعى من بعد فى اليابان له عدة ملامح من أهمها:

١- يفتح أبوابه أمام جمهور عريض وفئات متعددة ومتنوعة.

٢- يعتبر جزءا متكاملا من التعليم الجامعى ، حيث إن برامجه تقدم فى نفس الجامعات التى تقدم برامج للطلاب المتفرغين . مستخدما نفس السياسة الجماعية ونفس الإمكانات وهيئة التدريس الموجودة ولكن بدلا من نظام التعليم التقليدى.

٣- ليس هناك فرق بين المقررات العادية ومقررات الدراسة ولا تقل برامجه عن البرامج العادية.

٤- يتميز هذا النوع بأنه يستخدم وسائط تعليمية متعددة.

٥- ليس بينه وبين التعليم الجامعى العادى أى فرق إلا فى الطرق والوسائط المستخدمة فقط[٥٧].

ولما كانت مقررات الدراسة مماثلة فإن المقررات التى يدرسها الطالب المنتظم فإن شروط القبول لبرامج التعليم بالمراسلة هى نفس الشروط للطلاب المنتظمين.

ويمكن للدارس التسجيل فى أي وقت خلال الفترة من أبريل حتى أكتوبر من كل عام. وتحدد كل جامعة شروط القبول ببرامجها وتختار دارسيها بعد فحص سجلاتهم المدرسية وتقديم الوثائق المطلوبة[٥٨].

أما نظام الدارسة فيشتمل على:

١- برامج عادية كتلك التى يدرسها الطالب المنتظم بالجامعة أو الكليات الصغرى ، ويحصل الدارس فى نهايتها على نفس المؤهل الذى يحصل عليه زميله المتفرغ ، وقد كانت هذه البرامج قاصرة على الكليات النظرية ، ولكن منذ عام ١٩٧٥ بدأت كليات العلوم والهندسة تقدم برامج دراسية للدارسين.

٢- برامج لا تؤدى بالدارس إلى الحصول على درجة علمية وهى:

أ) برامج السينكوكا [Senkoka] وهى برامج لطلاب الدراسات العليا الراغبين فى تعميق دراستهم ومدتها عام واحد.

ب) برامج الالتحاق الخاص ، وهى نظام يتيح الفرصة لدراسة مقررات جامعية لا يحصل الدارس بعدها على درجة علمية.

ج) برامج لدراسة موضوع واحد ، حيث يدرس الطالب موضوعاً واحداً فقط دون اعتبار لمؤهلاته السابقة.

د) نظام المستمعين [Auditors] حيث يدرس الطالب مقررات بالمراسلة تؤهله لدخول امتحان شهادة العمل بالتعليم.

كان نظام التعليم بالمراسلة فى اليابان يتم عن طريق الجامعات الخاصة التى تعتمد فى تمويلها كلية على ما يدفعه الطلاب ، ولكن مع بداية السبعينيات من القرن العشرين بدأت الدولة تقدم معونات مالية لهذه الجامعات بما يعادل ثلث

ميزانيتها تقريبا ، ويمثل ما يدفعه الطالب الذى يتعلم بالمراسلة ١٦,٧% مما يدفعه الطالب المنتظم[٥٩].

٦-٣- **التجربة الصينية:**

يندرج التعليم العالى من بعد فى الصين فى إطار خاص تشكل الإذاعة والتليفزيون ركيزتيه الرئيسيتين ، وأصبحت جامعة الصين الإذاعية التليفزيونية من أكبر مؤسسات التعليم العالى فى الصين بل أيضاً أكبر جامعه للتعليم من بعد فى العالم.

تم إنشاء جامعة وطنية تقوم على استعمال الإذاعة والتليفزيون عام ١٩٧٠، أنشأت لها شبكة تتألف من ٢٨ جامعة إذاعية وتليفزيونية إقليمية [URTP] وأيضاً ٢٧٩ مؤسسة ملحقة على مستوى المحافظات والبلديات ، وكذلك ٦٢٥ محطة عمل على مستوى الأقضية والدوائر ، أنشأت جامعات إذاعية وتلفزيونية على مستوى الأقاليم والبلديات الصغيرة والكبيرة وفى المحافظات ، ومحطات عمل فى الأقضية والدوائر الريفية.

ومنذ عام ١٩٨٦ بات على المرشحين الخضوع لامتحان دخول وطنى تنظمه لجنة الدولة التربوية لجميع مؤسسات التعليم العالى الخاصة بالكبار ، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الجامعات التلفزيونية تقبل فى عداد طلابها إضافة إلى أشخاص كبار يمارسون نشاطاً مهنياً وشبان يتركون دراستهم المدرسية متخرجين من التعليم الثانوى.

- **بالنسبة للبنية والتنظيم فإن بنية هذه الجامعات تتضمن مستويات خمسة هى**[٦٠]:

١- الجامعة الإذاعية التلفزيونية المركزية الخاضعة لسلطة لجنة الدولة التربوية المباشرة.

٢- الجامعات الإذاعية التلفزيونية الإقليمية التى وضعت تحت سلطة المقاطعات.

٣- مؤسسات تابعة للجامعات الإذاعية التلفزيونية تخضع لسلطات المحافظات والبلديات.

٤- محطات العمل التى تقع عند المستوى الرابع ويديرها إما المكتب التربـــوى التابع للقضاء أو الدائرة ، وإما قطاع صناعى معين.

٥- الصفوف التليفزيونية وهى فى القاعدة وتشرف مباشرة على طلاب الجامعة التلفزيونية وهى عبارة عن:

- صفوف تنظمها مكاتب السلطات المحلية.
- صفوف تنظمها مصانع ومعامل متجمعة كبرى.
- صفوف تنظمها بالتعاون وحدات عمل متوسطة وصغيرة الحجم.
- صفوف تنظمها الجامعات التلفزيونية المحلية على مستويات عدة.

والتعليم الذى تتولاه هذه الجامعة هو تعليم متعدد الوسائط يستعين بدروس إذاعية وأخرى تلفزيونية ، فضلا عن المطبوعات ، والأشرطة السمعية ، وأشرطة الفيديو.

وهذه الجامعة تتوجه إلى فئات ثلاث من الطلاب هم(٦١):

- الكبار ممن يمارسون نشاطاً مهنياً.
- الخريجون الشباب من مرحلة التعليم الثانوى.
- الشبان الذين تركوا المدرسة ويبحثون عن عمل.

ومصادر التمويل لهذه الجامعة متعددة ، فهى يتولى إدارتها وتمويلها لجنة التربية المركزية ، على أن يتحمل التليفزيون المركـــزى الصـــينى والتليفزيـــون التربوى الصينى كلفة الحلقات التليفزيونية ، وتستفيد الشـــبكة مـــن دعـــم مـــن الوزارات التى تطلب منها إعداد وتدريب العاملين ، أما الجامعات الإقليمية فتتكفل بتمويلها إدارات الأقاليم وما يتبعها من مؤسسات ، وأما محطات العمل المتواجدة فى الأقضية والدوائر فتتكفل بتمويلها المكاتب التربوية التابعة للسلطات المحليـــة كما تتولى القطاعات المعنية والمستفيدة من الخرجين دعم وتمويل محطات العمل القطاعية.

وبصورة إجمالية فإن الطـــلاب لا يـــدفعون رســـوماً تعليميـــة باســـتثناء المستمعين الأحرار الذى يتوجب عليهم دفع الرسوم للتسجيل والامتحان.

وبرامج هذه الجامعة التى تقوم عبر البث الإذاعى والتلفزيونى هى إلى حد كبير نسخة طبق الأصل من الدروس المعطاة فى الجامعات التقليدية ، ويتم اختيار مقدمى هذه البرامج من كبريات الجامعات فى الصين وهناك أيضاً خدمات الإرشاد والتوجيه(٦٢).

ـ ومعظم التجارب السابقة فى مجال التعليم الجامعى من بعد تستعين بما يسمى المراكز الدراسية المحلية والإقليمية فجامعة العلامة إقبال المفتوحة فى باكستان يوجد لديها عشرة مراكز إقليمية تنسق العمل فيما بين أكثر من ١٠٠ مركز دراسة محلى منتشرة فى البلاد ، تزود هذه المراكز الطلاب بالتعليم ، وخدمات التوجيه والإرشاد وكافة التجهيزات اللازمة لاستخدام مواد التعليم المسموعة والمرئية .

ـ والجامعة الوطنية للتعليم من بعد فى أسبانيا تعمل من خلال ٢٠ مركزاً إقليمياً ومحلياً لخدمة الطلاب ، ويسجل الطلاب فى هذه المراكز ويكون فى متناولهم بعض المساعدات الشخصية والخدمات المكتبية والمواد المسموعة والمرئية.

ـ وجامعة ديكن فى استراليا يتبعها شبكة من عشرة مراكز دراسية تقدم للطلبة غير المتفرغين ميزة وجود جامعه محلية ومكانا لعقد اللقاءات التدريسية واجتماع الطلاب وخدمة للمراجع المكتبية ، كما تقدم تسهيلات لاستعارة التجهيزات.

ـ وجامعة أنديرا غاندى فى الهند تعمل من خلال عشرين مركزاً إقليمياً و١٢٠ مركزاً دراسياً محلياً ويتم قبول الطلاب والتسجيل وحفظ السجلات وتنظيم الامتحانات بالمقر الرئيسى بالجامعة بالعاصمة نيودلهى مع إتاحة نسخ من سجلات الطلاب بالمراكز الإقليمية المسئولة عن تنظيم إجراءات الامتحانات التى تتم فى مركز الدراسات المحلية ، وفى محاولة لتحسين الخدمات المقدمة للطلاب ، وتتولى المراكز الإقليمية عملية القبول والتسجيل الخاص بالطلاب بدلاً من تركزها فى المقر الرئيسى.

(٧) ملامح مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد فى ضوء بعض الخبرات العالمية:

٧-١) أهداف المشروع :

حدد التصور المقترح لإنشاء الجامعة المصرية للتعليم من بعد عدة أهداف لهذه الجامعة كان من أهمها[٦٣]:

أ - تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم حيث إنها تتيح فرصة التعليم الجامعى دون أي قيود.

ب - توفير فرصة التدريب التكنولوجى فى مختلف جوانب العلم والمعرفة ، وفى مختلف مجالات التكنولوجيا لأكبر عدد من الدارسين ، وتيسير التعليم والتدريب لهم للوصول إليهم فى أماكن إقامتهم ويكون ذلك نواة لإنشاء نظام عربى للتعليم المستمر .

ج - المساهمة فى تحسين نوعية التعليم ، فى إطار منظومة متكاملة وخطط استراتيجية وفلسفة شاملة لإصلاح التعليم.

د - تخفيف الضغط على الجامعات التقليدية وبخاصة جامعات الأعداد الكبيرة التى تواجه مشكلات تتصل بالكثافة الطلابية وما يرتبط بها من كفاءة متدنية وجودة منخفضة.

هـ - إنماء القدرة على التعلم الذاتى والتعليم المستمر المستقل والتأكيد على حرية الطالب فى الاختيار.

و - الإسهام فى التنمية المجتمعية من خلال برامج التثقيف والتدريب.

ز - دمج النظرية بالتطبيق حيث يدرس الطالب نظريات علمية وتكنولوجية مطبقة فعلاً فى مجال عمله.

وبالنظر فى هذه الأهداف يتبين أنها تتفق مع أهداف كثير من جامعات التعليم من بعد فى الدول الأخرى وخاصة المتقدمة منها مثل جامعة بريطانيا المفتوحة وجامعة موناش بأستراليا ، وجامعة جنوب أستراليا ، وجامعة كندا ، وجامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين وغيرها[٦٤]. حيث إنها جميعاً تتفق

فى توسيع الفرص التعليمية للجميع دون أية عراقيل أو قيود ، وتقليل الفوارق بين المتميزين والمحرومين ، والتغلب على مشكلات المناطق الجغرافية النائيـــة ، أو مشكلة الوقت ، وتوفير الفرص المساعدة لتحديث وتحسين مهـــارات العـــاملين ، وليست المشكلة فى وضع أهداف نظرية ولكن تكمن المشكلة فـــى مرونـــة هـــذه الأهداف ، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية التى تساعد فى تحقيق هذه الأهداف بكفاءة عالية.

٧-٢) الفئات المستهدفة:

حدد المشروع المقترح أن برامج الجامعة المصرية للتعليم من بعد تستهدف خدمة الفئات التالية[٦٥]:

١- الحاصلون على الشهادة الثانوية العامة والفنية وما يعادلها.

٢- الحاصلون على الدرجة الجامعية الأولى ويرغبون فى الدراسة للحصـــول على درجة جامعية فى تخصصات أخرى.

٣- غير الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو عليا.

٤- كل من لم تتح لهم فرصة التعليم وهم:

أ – الفئات التى تمنعهم ظروفهم من مواصلة التعليم العالى النظامى.

ب – العاملون فى الوحدات الإنتاجية.

ج – سكان المناطق النائية والتجمعات العمرانية الجديدة.

د – المصريون فى الخارج.

٥- الراغبون ــ أيا كانت مؤهلاتهم ــ فى تلقى التدريب فى تخصصات أخـــرى لتغيير المهن التى يعملون بها.

٦- طلاب الدراسات العليا ويمكن تصنيفهم إلى الفئات التالية:

أ – طلاب متفرغون للدراسة ، توفر لهم الجامعة فرصة الدراسة بمقرها أو بمراكز البحوث التابعة لها.

ب – طلاب غير متفرغين للدراسة من العاملين أو ربات البيوت.

ج – طلاب معوقون تنفرد الجامعة بتقديم خدمات تعليمية متميزة لهم.

ومشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد المقترح إنشاؤه يتفق فى خدمة الفئات المستهدفة مع معظم الفئات التى تخدمها جامعات التعليم من بعد فى الدول الأخرى التى سبقتنا فى هذا المجال ، ولكن المشروع المصرى قد انفرد بخدمة فئات المعوقين وطلاب الدراسات العليا.

الجامعة المفتوحة فى بريطانيا لا تتقيد بمتطلبات القبول الرسمية المعمول بها فى الجامعات التقليدية ، وإنما الأساس فى القبول هو مبدأ أسبقية الطلب First come first served ، وطلبة الجامعة من الكبار الذين تجاوزت أعمارهم ٢١ سنة.

فى الصين بات على من يريد الالتحاق بالجامعات المفتوحة الخضوع لامتحان دخول وطنى تنظمه لجنة الدولة التربوية لجميع مؤسسات التعليم العالى الخاصة بالكبار.

فى زامبيا يلتحق بالتعليم من بعد كل شخص ترك نظام التعليم التقليدى ، ولا يستطيع أن يسجل نفسه فى الجامعة العادية لأسباب مهنية أو مالية أو عائلية. وجامعة سوكوتاهى المفتوحة بتايلاند استطاعت أن تصل إلى طلاب من مختلف فئات العمر (١٨ – ٢٤ سنة) ممن كانوا غير قادرين من قبل على الالتحاق بالتعليم الجامعى ، وأيضاً كبار العاملين فى المؤسسات المختلفة(٦٦).

ويمكن الاستفادة من ذلك بأن يكون طلاب الجامعة المقترحة من الكبار فوق ٢١ سنة والذين منعتهم الظروف المختلفة من الالتحاق بالتعليم الجامعى التقليدى ، وأن يكونوا من العاملين فى مؤسسات العمل والإنتاج ويريدون زيادة معلوماتهم ومهاراتهم أو يغيروا مهنهم ، وأيضاً من الكبار الذين لديهم الرغبة فى العلم والثقافة أو لديهم الرغبة فى الدراسات العليا.

٧-٣) البرامج المقترحة:

اقترح المشروع أن تقدم الجامعة المفتوحة البرامج التالية(٦٧):

١- برامج الحصول على الدرجة الجامعية الأولى وذلك بعد الحصول على الشهادة الثانوية العامة أو الفنية أو ما يعادلها.

٢- برامج الدراسات العليا للحاصلين على الشهادات الجامعية وتتنوع هذه البرامج لتشمل الدبلومات المختلفة والماجستير والدكتوراه.

٣- برامج لذوى الخبرة ويلتحق بها الراغبون فى الاستزادة من المعارف والمهارات فى التخصصات التى يعملون بها ، ولا تؤدى هذه البرامج للحصول على درجة علمية.

٤- برامج التدريب التكنولوجي ، وهى برامج تدريبية يلتحق بها من لديه الرغبة فى التدريب التخصصى وخاصة التدريب التحويلى.

ويقترح المشروع أن تبدأ الجامعة بعدد من البرامج المتنوعة تتسم بعدم التقليدية ، مع تلبية احتياجات سوق العمل وخطط التنمية المختلفة.

وتتفق هذه البرامج مع ما تقدمه الجامعات الأخرى فى الدول التى سبقت مصر فى هذا المجال من برامج ، ولكن هناك بعض الاختلافات فى بعض الدول حسب ظروف كل دولة ، ففى اليابان يعتبر التعليم المفتوح جزءا متكاملا من التعليم الجامعى ، حيث إن برامجه تقدم فى نفس الجامعات العادية ، ويحصل الدارس فى نهاية الدراسة على نفس المؤهل الذى يحصل عليه زميله المتفرغ للدراسة ، وهناك بعض البرامج فى اليابان لا تؤدى بالدارس للحصول على درجة علمية وهى برامج للدراسات العليا للطلبة الراغبين فى تعميق تخصصاتهم ومدتها عام واحد وتسمى برامج السينكوكا (Senkoka). وهناك برامج الالتحاق الخاص وهى برامج تتيح الفرصة لدراسة مقررات جامعية ، لا يحصل الدارس بعدها على درجة علمية ، كما أن هناك برامج لدراسة موضوع واحد حيث يدرس الطالب موضوعاً واحداً فقط دون اعتبار لمؤهلاته السابقة ، كما يوجد نظام المستمعين (Auditors) حيث إن الطالب يدرس مقررات بالمراسلة تؤهله لدخول شهادة العمل بالتعليم[٦٨].

وفى السويد يوجد نموذج آخر يتميز عن غيره فى مجال التعليم العالى من بعد ، حيث توفر جامعة أوبسالا بالسويد نوعاً من التعليم للطلبة الاسكندنافيين المتواجدين خارج البلاد ، فيتمكن هؤلاء الطلبة من الحصول على الدرجة الجامعية

الأولى عن طريق برنامج التعليم من بعد الذى توفره الجامعة ، والباقى (الثلث) يمكن تحصيله عن طريق متابعة برنامج آخر بالمراسلة يوفره معهد (HERMODS)[٦٩]. وفى الولايات المتحدة الأمريكية تم تطوير نموذج فريد من نوعه وهو برنامج التعليم المتنقل ويطلق عليه (Classroom on Wheels) وهو يتمثل فى توفير برامج أكاديمية فى الحافلات وعربات القطارات للموظفين الإداريين الكبار فى ولاية نيويورك ، ويوفر هذا النموذج فرصاً أكبر لمتابعة الدراسة على مستوى التعليم الجامعى ، و من أهم مميزاته أنه لا يلزم الدارس بمساقات وأوقات دراسية محددة[٧٠].

٧-٤) الدرجات العلمية المقترحة:

يقترح مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد أن تمنح الجامعة الدرجات العلمية التالية[٧١]:

أ – درجة البكالوريوس أو الليسانس ، وتمنح للذين أتموا بنجاح الدراسة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى من الحاصلين على شهادات متوسطة.

ب – درجات عليا وتشمل الدبلومات التخصصية العالية ، ودرجات الماجستير والدكتوراه.

وتتفق الجامعة فيما تمنحه من درجات علمية مع الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات الأخرى التى سبقت مصر فى هذا المجال ، بل تتميز عن العديد منها فى منح كل من درجتى الماجستير والدكتوراه.

٧-٥) نظام الدراسة المقترح فى مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد:

يقترح المشروع المصرى أن تطبق الجامعة نظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة ، حيث يقسم العام الجامعى إلى ثلاثة فصول دراسية مدة كل فصل أربعة عشر أسبوعاً ، ويمنح الطالب الدرجة العلمية عندما يحصل على المجموع المحدد من الساعات المعتمدة بنجاح. ويتيح هذا النظام للطلاب حرية

التسجيل لعدد من المقررات التى تتلاءم مع إمكاناتهم وظروفهم ، كما يتيح لهم فرصة الانسحاب من دراستها ـ كلها أو بعضها ـ وغير ذلك من مميزات تؤكد على مراعاة خصائص نظام الدراسة والدارسين.

ووفقا لنظام الدراسة المقترح أن تسير عليه الجامعة يمكن للطالب أن يقضى معظم وقته الدراسى فى مكان إقامته يتلقى المادة العلمية عن طريق الوسائط التعليمية المتعددة والمتاحة. مع إمكانية التفاعل معها ، كما يمكنه إجراء التجارب التى يكلف بها سواء فى مراكز الدراسة المعتمدة أو عن طريق المعامل الافتراضية ، كما يقوم بتنفيذ ما يكلف به.

ويتفق المشروع المصرى مع معظم خبرات الدول التى سبقت مصر فى هذا المجال ، حيث إن معظم هذه الجامعات تأخذ بنظام الساعات المعتمدة وهذا ما يحدث فى جامعات بريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والصين. ولكن الاختلاف فقط جاء مع النظام اليابانى حيث إن اليابان كما سبق أن ذكرنا تقدم برامج التعليم المفتوح مع نفس الجامعات التقليدية ، وليس هناك أي فروق بين النظامين إلا فى الطرق والوسائل المستخدمة.

٧-٦)الوسائط التعليمية المقترحة:

بجانب المواد المطبوعة اعتبر التصور المقترح لمشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد أن استخدام اتصالات الفضاء وتكنولوجيا الأقمار الصناعية ، والقنوات التليفزيونية التعليمية ، وأجهزة الكمبيوتر وشبكات المعلومات أحد أبرز الوسائط فى جامعة التعليم عن بعد سواء داخل مصر ، أو على مستوى الوطن العربى أو العالم الإسلامى. وقد ذكر المشروع أن بث البرامج إلى الدارسين المقيمين داخل مصر قد يعوقه مرحلياً عدم اقتناء أجهزة الاستقبال المنزلية واقترح المشروع للتغلب على ذلك دعم هذه الأجهزة ، أو استقبال الإرسال عن طريق المحطات الأرضية وإعادة بثه على قنوات التليفزيون بثاً مباشراً ، أو تشجيع اقتناء أجهزة الكمبيوتر وربطها مع شبكات الـ ملومات [الإنترنت].

ومعظم جامعات التعليم من بعد التى سبقت مصر فى هذا المجال تستخدم المواد المطبوعة كعنصر أساسى ، كما تستخدم الراديو والتليفزيون ، كما تم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات [الإنترنت] ، وهناك من يستخدم الأشرطة السمعية وأشرطة الفيديو ، كما تم استخدام شبكة [الفيديوكونفرنس] فى المراكز المنتشرة والتى تستقبل الإرسال من المركز الرئيسى ، هناك من يستخدم الأقمار الصناعية حيث تبث فعالياتها أيضاً فى نظام التعليم من بعد(٧٢).

واقترح المشروع نظام المراكز الإقليمية للدراسة ، ويمكن أن تسترشد الجامعة فى هذا الشأن بما يحدث فى الجامعات الأخرى الرائدة فى هذا المجال ، فالجامعة البريطانية يوجد بها ٢٦٠ مركزاً دراسياً محلياً ، ١٣ مركزاً إقليمياً تقوم بتقديم تسهيلات التوجيه والإرشاد ، وعقد اللقاءات التدريسية المنتظمة ، ويتوافر بها معظم الوسائط التعليمية التى يستعين بها الدارسون(٧٣).

وجامعة العلامة إقبال المفتوحة فى باكستان تعمل من خلال عشرة مراكز إقليمية تنسق العمل من خلال مائة مركزاً دراسياً محلياً منتشرة فى أنحاء باكستان ، تزود الطلاب بخدمات التوجيه والإرشاد ومزودة بكافة التجهيزات والوسائط التعليمية. والجامعة الوطنية للتعليم من بعد فى أسبانيا تعمل من خلال عشرون مركزاً إقليمياً ومحلياً لخدمة الطلاب فى التسجيل ، وتقديم المساعدات الشخصية والخدمات المكتبية والمواد المسموعة والمرئية.

وجامعة ديكن فى استراليا يتبعها شبكة من عشرة مراكز دراسية تقدم للطلبة غير المتفرغين ميزة وجود جامعه محلية ومكاناً لعقد اللقاءات التدريسية. وفى جامعة أنديرا غاندى بالهند تعمل من خلال عشرين مركزاً إقليمياً و١٢٠ مركزاً دراسياً محلياً ويتم قبول الطلاب والتسجيل وحفظ السجلات وتنظيم الامتحانات بالمقر الرئيسى بالجامعة بالعاصمة نيودلهى(٧٤).

وفى الصين توجد الجامعة الإذاعية التليفزيونية المركزية الخاضعة لسلطة لجنة الدولة التربوية مباشرة ، والجامعات الإذاعية التليفزيونية الإقليمية تحت سلطة المقاطعات ، بينما تخضع المؤسسات التابعة لها عند المستوى الثالث

لسلطات المحافظات والبلديات ، أما محطات العمل التى تَقع عند المستوى الرابع التى يديرها المكتب التربوى التابع للقضاء أو الدائرة أو قطاع صناعى معين. وأخيراً يوجد فى القاعدة الصفوف (وتسمى عادة بالصفوف التليفزيونية) التى تشرف مباشرة على الطلاب ولها عدة صلاحيات مثل تحديد معايير القبول ، وخطط التعليم ، ومستوى الدروس ، ومعايير الامتحانات ، وإنتاج المناهج وبثها والقيام بالبحوث فى مجال التعليم من بعد[٧٥].

٧-٧) مصادر التمويل المقترحة:

اقترح التصور المبدئى لمشروع الجامعة أن يتم التمويل عن طريق دعم حكومى أو منح لتغطية مرحلة الإنشاء ، وتمويل حكومى يمثل ٦٠% من إجمالى موازنة الجامعة للسنوات الثلاث التالية على أن يتم تغطية باقى التكلفة من موارد الجامعة الذاتية ، ويكون ضمن التخطيط العام للجامعة الوصول إلى تخفيض نسبة الدعم الحكومى للجامعة بحيث لا يتعدى ٢٠% من إجمالى الموازنة ابتداء من السنة السادسة[٧٦].

وفى معظم الخبرات العالمية فى هذا المجال يتم التمويل من أربعة مصادر هى المنح والقروض والمال العام والرسوم التى يدفعها الدارسون ويضاف إليها أحياناً دفعات مالية من أصحاب العمل[٧٧].

كما تقدم المؤسسات العامة والخاصة أموالاً لبدء التعليم من بعد أو دعم مؤسساته القائمة ، وأيضاً تقوم المؤسسات الدولية الكبرى بتمويله بكل من الدول النامية والصناعية ، حيث قام البنك الدولى بتمويل بناء مؤسسات التعليم من بعد فى بعض دول أفريقيا ، بينما يتولى بنك التنمية الآسيوى تمويل البرامج الجديدة للتعليم من بعد فى بعض الدول الآسيوية[٧٨].

وهناك الكثير من مؤسسات التعليم من بعد تعتمد على التمويل الحكومى لتغطية نفقاتها الجارية وجزءاً كبيراً من نفقات رأسمالها ، كما تعتمد على التمويل مما يدفعه الطلاب من رسوم. وهذا يختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف كل

منها وإمكاناتها ، فمثلاً الجامعة المفتوحة فى الهند (أنديرا غاندى) تستمد نحو ٨٠% من رأسمالها من الحكومة ونحو ٢٠% من الرسوم الطلابية.

والاتحاد الأوروبى يقوم بتمويل بعض أنشطة التعليم من بعد فى بعض برامج العمل ، كما أن بعض برامج التعليم من بعد تنظم وتمول بواسطة عدد من المنظمات الدولية[٧٩]. ففى فرنسا يتلقى المركز الوطنى للتعليم من بعد (NED) اعتمادات من الوزارة مباشرة لدفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس ، وأيضاً يضاف إلى هذا التمويل الذاتى[٨٠].

وفى الدانمرك يمكن للجامعات أن تحصل على قروض لمواجهة تكاليف التنمية. وفى إندونيسيا تحصل شبكة التعليم من بعد على اعتمادات مالية من ستة وزارات مشاركة ، وفى تنزانيا هناك خليط من منح الدولة ورسوم الدراسة والمساعدات الدولية ، وفى الصين تساهم وحدات العمل فى تغطية نفقات المستخدمين وفى دعم الفصول المحلية[٨١].

وعلى هذا فإن مستوى الدعم المالى الحكومى يختلف من دولة إلى أخرى ، ولكن يجب أن يؤخذ فى الحسبان أن جامعة التعليم من بعد تحتاج إلى أن يكون لديها موارد كافية لكى تكون قادرة على أن تتفاعل بسرعة لمواجهة أية متطلبات وتتغلب على المعوقات والعقبات حتى تستطيع أن تحقق أهدافها. وأنه من الضرورى أن تحتاج أنظمة التعليم من بعد فى بدايتها إلى نوع من الدعم والتأييد السياسى القوى ، فإذا كان هذا الدعم ضعيفاً فإن الاعتمادات المالية يمكن أن تقطع قبل أن ترى النتائج.

ويمكن أن تستفيد الجامعة المصرية للتعليم من بعد المقترح إنشاؤها من هذه الخبرات فتستعين فى تمويلها من الدعم الحكومى ومن المساعدات التى تقدمها الهيئات الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ، ومن المنح التى تقدمها بعض الدول الأخرى لأغراض التنمية البشرية للبلدان النامية ، وكذلك يمكنها أن تستعين بدعم مالى من رجال الأعمال ومن مؤسسات الإنتاج المختلفة ، وكذلك من الرسوم التى يدفعها الطلاب ، هذا فى بداية نشأتها ، وبعد ذلك يمكن أن تستعين

بمصادر أخرى كبيع الخدمة التعليمية ، والاستشارات العلمية التى تستعين بها الشركات ومؤسسات الإنتاج ، وكذلك بيع المواد المطبوعة ، والمشاركة فى تدريب العاملين فى الوزارات المختلفة.

ثانياً: الدراسة الميدانية:

أهداف الدراسة الميدانية:

- التعرف على وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية فى مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد.
- الاستفادة من آراء أعضاء هيئة التدريس فى تفعيل دور هذه الجامعة المقترحة.
- عرض المتطلبات اللازمة لنجاح هذه الجامعة على السادة أعضاء هيئة التدريس ومعرفة وجهة نظرهم فى مدى أهمية هذه المتطلبات.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة من أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات المصرية بلغ عددها ٢٥٠عضواً من جامعات القاهرة وعين شمس والزقازيق والمنصورة من كليات مختلفة نظرية وعملية وتمكن الباحث من تجميع ١٦٨ استمارة فقط.

تم عرض استمارة تشمل ملامح مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد كما وضعها المجلس الأعلى للجامعات مع إضافة بعض المتطلبات اللازمة لنجاح هذا المشروع وذلك بهدف أخذ رأى عينة الدراسة ومعرفة وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية فى ملامح هذا المشروع المقترح.

المعالجة الإحصائية:

تم معالجة البيانات بطريقة النسبة المئوية لمعرفة النسبة المئوية للموافقة على ملامح وبنود مشروع الجامعة المقترحة. وقد تم استخدام طريقة النسب

المئوية فى المعالجة الإحصائية بهدف معرفة نسبة الموافقين على ملامح وبنـــود هذا المشروع.

المحور الأول: الأهداف المقترحة

جدول رقم (١)

استجابات عينة الدراسة حول الأهداف المقترحة للمشروع

م	العبـــــــــارة	موافق	%
١	تحقيق الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم.	١٥٠	٨٩,٢
٢	إتاحة فرص التعليم الجامعى أمام الجميع دون أية قيود.	١٤٤	٨٥,٧
٣	توفير فرص التدريب التكنولوجى فى مختلف جوانب العلم والمعرفة.	١٢٦	٧٥
٤	تيسير التعليم والتدريب فى أماكن إقامة الدارسين.	١٤٧	٨٧,٥
٥	تحقيق مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتى.	١٥٩	٩٤,٦
٦	المساهمة فى تحسين نوعية التعليم فى إطار منظومة متكاملة وخطط استراتيجية وللسـفة شـاملة لإصلاح التعليم.	١٤٤	٨٥,٧
٧	تخفيف الضغط على الجامعات التقليدية وخاصة جامعات الإعداد الكبيرة.	١٣٨	٨٢,١
٨	المساعدة فى تخفيف الكثافة الطلابية فى الجامعات التقليدية مما يزيد من كفاءتها وجودتها.	١٣٢	٧٨,٥
٩	التأكيد على حرية الطالب فى الاختيار.	١٥٠	٨٩,٢
١٠	الإسهام فى تنمية المجتمع من خلال برامج التثقيف والتدريب.	١٤٤	٨٥,٧
١١	دمج النظرية بالتطبيق حيث يدرس الطالب نظريات علمية وتكنولوجية مطبقة فعلا فى مجال عمله.	١٤١	٨٣,٩

بتحليل الجدول السابق نجد أن معظم أراء العينة قد وافقت علـــى أهـــداف المشروع حيث يتبين من الجدول:

- وافق ٨٩,٢% من مجموع العينة على أن مشروع الجامعة المصـــرية للتعليم من بعد يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم حيـــث انـــه يساعد على أن يحصل كل فرد على فرصة تعليمية كما يساعد على انتشار التعليم الجامعى للجميع حيث وافق ٨٥,٧ % من عينة الدارسة على أن هذا النوع مـــن التعليم يتيح الفرصة للجميع دون أية قيود مكانية أو زمانية.

- كما وافق ٧٥% من عينة الدراسة على أن هذه الجامعة سوف تســـاعد على توفير فرصة التدريب التكنولوجى فى مختلف جوانب العلم والمعرفة حيث أن ٧٩% قد أفادوا بأنه سوف تتاح فرصة التدريب فى أماكن عمل الدارسين وبهـــذا سوف تساعد الجامعة على تحقيق مبدأ التعليم المستمر والتعليم الذاتى حيث وافق

على ذلك٩٤,٦% من عينة الدراسة ، ومن ثم سوف يساعد ذلك علـى تحسـين نوعية التعليم فى إطار منظومة متكاملة واستراتيجية واضحة لإصـلاح التعلـيم الجامعى.

- كما وافق ٨٢,١% من عينة الدراسة على أن مشروع الجامعة المصرية من بعد سوف يساعد على تخفيف الضغط على الجامعات التقليدية وخاصة جامعات الأعداد الكبيرة حيث أن البعض سوف يجد فرصة الالتحاق بها بعد مرور الوقت إذا ما أتيحت له فرصة العمل ، وسوف يختار نوع التعليم الذى يريده ويرغب فيه دون أية قيود ، وهذا سوف يساعد على تخفيف الكثافة الطلابية بالجامعات العادية حيث وافق على ذلك ٧٨,٥% من عينة الدراسة مما يساعد هذه الجامعات على زيـادة كفاءتها وفعاليتها ومن ثم تحسين جودتها وتحقيقها لأهدافها بكفاءة عالية.

- كما وافق ٨٩,٢% من عينة الدارسة على أن الجامعة المقترحة سوف تساعد الطالب على حرية الاختيار ، اختيار نوع التعليم الذى يناسـبه ، وأيضـاً اختيار الزمن الذى يناسب ظروفه والمكان الذى يلائمه. وبالتالى فإن هذه الجامعة سوف تساعد على تنمية المجتمع من خلال برامج التثقيف والتدريس.

- كما وافق ٨٣,٩% على أن تكون من أهداف هذه الجامعة دمج النظرية بالتطبيق أي أن الطالب يقوم بدارسة مناهج علمية لها وجود فعلى فـى مجـالات العمل المختلفة ويقوم الطالب باختيار البرامج والمقررات التى يحتاج إليهـا فـى مجال عمله.

مما سبق يتبين أن عينة الدراسة قد وافقت بنسبة كبيـرة علـى مجمـل الأهداف المقترحة لمشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد. وهذا يتفق أيضاً مع ما أجمعت عليه نتائج معظم الدراسات السابقة وأهداف الجامعات المفتوحـة فـى الدول التى سبقت مصر فى تطبيق هذا النوع من التعليم الجامعى.

المحور الثانى: الفئات المستهدفة

جدول رقم (٢)

استجابات عينة الدراسة حول الفئات المستهدفة

رقم	العبـــــــــارة	موافق	%
١	الحاصلون على شهادة الثانوية العامة والفنية وما يعادلها.	١٤٧	٨٧,٥
٢	الحاصلون على الدرجة الجامعية الأولى ويرغبون فى الحصول على درجة جامعية فـى تخصصات أخرى.	١٥٣	٩١
٣	غير الحاصلين على المؤهلات المتوسطة أو عليا.	٦٠	٣٥,٧
٤	الفئات التى تمنعهم ظروفهم من مواصلة التعليم العالى النظامى.	١٥٩	٩٤,٦
٥	العاملون فى الوحدات الإنتاجية.	١٥٦	٩٢,٨
٦	سكان المناطق النائية والتجمعات العمرانية الجديدة.	١٥٣	٩١
٧	المصريين فى الخارج.	١٤٤	٨٥,٧
٨	الراغبون آبا كانوا مؤهلاتهم فى تلقى التدريب فى تخصصات أخرى لتغير المهن التـى يعملون بها.	١٣٢	٧٨,٥
٩	طلاب الدراسات العليا متفرغون للدراسة وتـوفر لهـم الجامعـة فرصـة الدراسـة أو بالمراكز التابعة لها.	١٥٣	٩١
١٠	طلاب دراسات عليا متفرغون للدراسة من العاملين أو ربات البيوت.	١٣٨	٨٢,١
١١	طلاب معاقون تنفرد الجامعة بتقديم خدمات تعليمية متميزة.	١٥٦	٩٢,٨
١٢	طلاب الجامعة من الكبار فوق٢١ سنة.	١٤١	٨٣,٩

يتبين من الجدول السابق ما يلى:

- وافق ٨٧,٥ % من عينة الدراسة على أن يلتحق بهذه الجامعة طـلاب حاصلين على الشهادة الثانوية العامة والفنية وما يعادلها وذلك مما حالت ظروف معينة لالتحاقه بالجامعات النظامية.

- كما وافق ٩١% من عينة الدراسة على انه يمكـن أن يلتحـق بهـذه الجامعة طلاب حاصلون على مؤهلات عاليا ويرغبون فى الحصول على مـؤهلات جامعية فى غير تخصصاتهم قد يحتاجها سوق العمل المحلى أو العربى.

- ولكن وافقت نسبة ضعيفة جداً ٣٥,٧% أن يلتحق بهذه الجامعة فئـات غير حاصلين على مؤهلات متوسطة أو عليا.

- وقد وافق ٩٤,٦% على أن يلتحق بالجامعة المقترحة الفئات التى تمنعهم ظروفهم من مواصلة التعليم العالى النظامى.

- كما وافق ٩٢,٨% على أن يلتحق بهذه الجامعة العاملون فى الوحدات الإنتاجية لزيادة مهارتهم التى تناسب تغير المهن و تطورات سوق العمل.

- ووافق ٩١% من عينة الدراسة على أن يمتد عمل الجامعة المقترحة إلى التجمعات العمرانية الجديدة وسكان المناطق النائية وذلك لإتاحة الفرصة للجميع فى الاستفادة من فرص التعليم الجامعى ولا يحول بعد المسافة بينهم وبين مواصلة التعليم والاستفادة منه.

- وأيضاً وافق ٨٥,٧ % من عينة الدراسة أن تفتح الجامعة المقترحة فرص الالتحاق بها للمصريين العاملين بالخارج وعدم حرمانهم من مواصلة التعليم فى الجامعات المصرية.

- كما وافق ٧٨,٥ % على أن يستفيد من برامج الجامعة المقترحة كل الراغبين فى تلقى تدريبات فى تخصصات أخرى وذلك رغبة منهم فى تغير المهنة أو الأعمال التى يقومون بها.

- كما وافق ٩١ % على أن يلتحق بالجامعة المقترحة طلاب دراسات عليا وتوفر الجامعة لهم فرصة الدراسة بها أو فى المراكز التى تنشئها الجامعة فى الأقاليم والمحافظات فى أنحاء الجمهورية ويلتحق بهذه الجامعة العاملون فى المؤسسات الأخرى أو ربات البيوت.

- ووافق ٩٢,٨% أن تقدم الجامعة المقترحة خدمات متميزة للمعاقين وذوى الاحتياجات الخاصة حتى تتاح لهم الفرصة لمواصلة التعليم وإشباع رغباتهم المختلفة وتحقيق طموحاتهم وهم فى أماكنهم.

- ورأى ٨٣,٩% من عينة الدراسة أن يقتصر الالتحاق على الطلاب فوق سن ٢١ سنة حتى لا تصبح هذه الجامعة بابا خلفياً للتعليم الجامعى وتصبح الجامعة موازية للجامعات العادية النظامية.

ويتبين من نتائج الجدول السابق أن معظم عينة الدراسة قد وافقت على الفئات التى تستهدف الجامعة المقترحة وتقديم خدمات تعليمية لهم . واعترضت نسبة كبيرة على فئات غير الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو جامعية ويرى الباحث أن تقتصر برامج هذه الفئة على الدراسات الحرة التثقيفية فقط فى المجالات المختلفة دون الحصول على شهادات أو مؤهلات . وهذه النتائج تتفق مع ما يحدث فى الجامعات المفتوحة فى إنجلترا واليابان والصين وكندا وباكستان والهند.

المحور الثالث : البرامج المقترحة

جدول رقم (٣)

استجابات عينة الدراسة حول البرامج المقترحة

رقم	العبـــــــــارة	موافق	%
١	برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى للحاصلين على الثانوية العامة.	١٥٣	٩١
٢	برامج الحصول على الدرجة الجامعية الأولى للحاصلين على الثانوية الفنية.	١٥٦	٩٢,٨
٣	برامج الحصول على دراسات عليا بعد الدرجة الجامعية الأولى.	١٥٣	٩١
٤	برامج الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه.	١١٧	٦٩,٦
٥	برامج لتزويد المعارف والمهارات فى التخصصات المختلفة ولا تؤدى للحصول على درجة علمية.	١٢٩	٧٦,٧
٦	برامج للراغبين فى التدريب التحويلى.	١٣٢	٧٨,٥
٧	برامج متنوعة تعمل على تلبية احتياجات سوق العمل وخطط التنمية المختلفة.	١٦٢	٩٦,٤

يتبين من الجدول السابق ما يلى:

- وافق ٩١% من عينة الدراسة على أن تقدم الجامعة المقترحة برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى للحاصلين على الثانوية العامة.

- كما وافق ٩٢,٨% على أن تقدم الجامعة المقترحة برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى للحاصلين على الثانوية الفنية.

- وأيضا وافق ٩١ % من عينة الدراسة على أن تقدم الجامعة المقترحة برامج للحصول على دراسات عليا بعد الدرجة الجامعية الأولى.

- ولكن ٦٩,٦ % فقط وافقت على أن تقدم الجامعة المقترحة برامج للحصول على درجتى الماجيستر والدكتوراه.

- كما وافق ٧٦,٧ % على تقديم برامج تزود الدارسين بالمعارف والمهارات فى التخصصات المختلفة. ولكنها لا تؤدى للحصول على درجة علمية.

- كما وافق ٧٨,٥ % على تقديم برامج للراغبين فى التدريب التحويلى أى الراغبين فى تغيير أعمالهم أو المهن التى يعملون بها إلى مهن وأعمال أخرى يتطلبها سوق العمل المحلى و الخارجى.

- وكذلك وافق ٩٦,٤% على تقديم برامج متنوعة تعمل على تلبية حاجات ومتطلبات سوق العمل وخطط وبرامج التنمية المختلفة.

ومن نتائج الجدول السابق يتضح أن غالبية عينة الدراسة قد وافقت على البرامج المقترحة التى تعتزم الجامعة المقترحة تقديمها للدارسين والملتحقين بها. وهذه البرامج تتفق مع ما تقدمه الجامعات المفتوحة فى الدول التى سبقت مصر فى هذا المجال.

المحور الرابع: نظام الدراسة

جدول رقم (٤)

استجابات عينة الدراسة حول نظام الدراسة المقترح

م	العبـــــــارة	موافق	%
١	نظام الفصول الدراسية.	٨٤	٥٠
٢	نظام الساعات المعتمدة.	١٢٩	٧٦,٧
٣	تقسيم العام الدراسى إلى ثلاثة فصول دراسية مدة كل فصل أربعة عشر أسبوعاً.	٦٩	٤١

يتبين من الجدول السابق ما يلى:

- أن ٥٠% من عينة الدراسة لا توافق على نظام الفصول الدراسية كنظام للدراسة.

- وكذلك لم توافق ٥٩% على تقسيم العام الجامعى إلى ثلاث فصول دراسية.

- بينما وافق ٧٦,٧% على الأخذ بنظام الساعات المعتمدة كنظام للدراسة فى الجامعة المقترحة.

وهذا يرجع إلى ما تراه عينة الدراسة فى نظام الفصول الدراسية فى الجامعات العادية وما يشوبه من عيوب منها قصر الفصل الدراسى وعدم استكمال المقررات وعدم إتاحة الفرصة للطلاب لمزاولة الأنشطة المختلفة نظرا لقصر الفصول الدراسية. ونظام الساعات المعتمدة هو النظام المعمول به فى معظم الجامعات المفتوحة فى الدول الأخرى.

المحور الخامس : الوسائط التعليمية

جدول رقم (٥)

استجابات عينة الدراسة حول الوسائط التعليمية المقترحة

م	العبـــــــــارة	موافق	%
١	الاقتصار على المواد المطبوعة.	٤٥	٢٦,٧
٢	استخدام اتصالات الفضاء وتكنولوجيا الأقمار الصناعية.	١٤٧	٨٧,٥
٣	استخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكات المعلومات.	١٦٥	٩٨,٢
٤	استخدام القنوات التعليمية التليفزيونية.	١٦٨	١٠٠
٥	الاستعانة بأشرطة سمعية وبصرية.	١٥٣	٩١
٦	الاستعانة بنظام المراكز الإقليمية فى الجامعات العادية.	١٥٠	٨٩,٢
٧	الاستعانة بالمرشدين الأكاديميين.	١٤٤	٨٥,١٧

يتبين من الجدول السابق ما يلى:

- وافق ٢٦,٧ % فقط على أنه يتم الاقتصار على المواد المطبوعة كالمذكرات.

- وافق ٨٧,٥ % من عينة الدراسة على استخدام اتصالات الفضاء وتكنولوجيا الأقمار الصناعية وذلك بهدف الاستفادة القصوى من برامج الجامعة المقترحة.

- كما وافق ٩٨,٢ % على أنه يتم استخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت.

- ووافق ١٠٠ % من عينة الدراسة على ضرورة استخدام القنوات التعليمية التليفزيونية وذلك لانتشار فرص التعليم واستفادة فئات متعددة ومتنوعة من خدمات الجامعة المقترحة دون قيود المسافات والمكان.

- كما وافق ٩١ % من عينة الدراسة على ضرورة الاستعانة بالأشرطة السمعية والمرئية ، وضرورة الاستعانة بنظام المراكز الإقليمية المنتشرة فى المحافظات والجامعات الإقليمية وأن يعمل بها مرشدين أكاديميين مدربين ومعتمدين.

ومن نتائج الجدول السابق يتضح أن وجهة نظر عينة الدراسة تتفق مع ما تستخدمه الجامعات المفتوحة فى الدول التى سبقت فى هذا المجال ، ويمكن استخدام كل هذه الوسائط حتى يتسع نطاق خدمات هذه الجامعة وتساعد على توفير كل الوسائل أمام الدارسين ومن ثم تحقق أهدافها المقترحة.

المحور السادس: مصادر التمويل

جدول رقم (٦)

استجابات عينة الدراسة حول مصادر التمويل المقترحة

م	العبـــــارة	موافق	%
١	يتم التمويل عن طريق الدعم الحكومى لتغطية مرحلة الإنشاء.	١١٧	٦٩,٦
٢	يتم التمويل عن طريق المنح الحكومية لتغطية مرحلة الإنشاء.	١١٤	٦٧,٨
٣	يمثل التمويل الحكومى نسبة ٦٠% من موازنة الجامعة للسنوات الثلاث الأولى.	٩٩	٥٨,٩
٤	يتم التمويل من موارد الجامعة الذاتية.	١٢٦	٧٥
٥	يتم التمويل عن طريق الرسوم التى يدفعها الطلاب.	١٥٣	٩١
٦	يتحمل الطلاب كل المصروفات الدراسية.	٨٤	٥٠
٧	يتحمل الطلاب جزء من المصروفات الدراسية.	١١٧	٦٩,٦
٨	يتم الاستعانة فى عملية التمويل من تبرعات أصحاب الأعمال.	١٦٢	٩٦,٤
٩	يتم الاستعانة بقروض من البنك الدولى.	٩٠	٥٣,٥
١٠	يتم الاستعانة ببعض المنظمات المعنية بشئون التعليم.	١٤٧	٨٧,٥
١١	يتم الاستعانة بدعم من الوزارات المختلفة.	١٥٣	٩١

يتبين من الجدول السابق ما يلى:

- وافق ٦٩,٦% من عينة الدراسة أن تقوم الحكومة بدعم عملية التمويل لتغطية مرحلة الإنشاء وهذه نسبة ضعيفة إلى حد ما.

- وافق ٦٧,٨ % فقط على أن تقدم الحكومة منح مالية لتغطية مرحلة الإنشاء.

- كما أن ٥٨,٩% فقط وافقت على أن يمثل التمويل الحكومى نسبة ٦٠% من ميزانية الجامعة.

- ولكن نسبة ٧٥% من عينة الدراسة قد وافقت على أن يتم التمويل من موارد الجامعة الذاتية.

- ولهذا وافق ٩١% من عينة الدراسة أن يتم التمويل عن طريق الرسوم الدراسية التى يدفعها الطلاب ويتم الاستعانة فى عملية التمويل من تبرعات وهبات رجال الأعمال وأصحاب الشركات والمصانع الذين سوف يستفيدون من مخرجات هذه الجامعة.

- كما وافق ٥٣,٥% على أن يتم الاستعانة بقروض من البنك الدولى وضعف هذه النسبة يرجع إلى شروط البنك الدولى وتحكمه وتدخله فى نظام المؤسسة وإملاء شروطه.

- كما وافق ٨٧,٥% من عينة الدراسة أن يتم الاستعانة فى عملية التمويل بدعم من المنظمات الدولية التى تعنى بشئون التعليم فى الدول المختلفة وخاصة النامية ومن ذلك اليونسكو واليسكو وغيرها.

- ووافق ٩١% من عينة الدراسة على أن تقوم الوزارات المختلفة بتدعيم هذه الجامعة وتتحمل كل وزارة جزء من عملية التمويل حيث أنها سوف تستفيد من مخرجات هذه الجامعة ومن بحوثها فى المستقبل.

وعلى هذا يتضح أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة اعترضت على أن يتم الاستعانة بالبنك الدولى كما اعترضت على أن يتحمل الطلاب كل المصروفات الدراسية حتى لا تكون هذه المصروفات عبئا على الطلاب وعائقا يحول بينهم وبين مواصلة التعليم الجامعى.

متطلبات النجاح كما حددها الباحث:

جدول رقم (٧)

استجابات عينة الدراسة حول متطلبات النجاح اللازمة

م	العبـــــــــــارة	موافق	%
١	يتم الدعم والتأييد السياسى على أعلى مستوى.	١٥٦	٩٢,٨
٢	تحديد مصادر الدعم المالى الكافى قبل التنفيذ.	١٦٢	٩٦,٤
٣	تحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع من التخصصات المطلوبة قبل تحديد البـرامج التـى تنفذها الجامعة.	١٦٥	٩٨,٢
٤	مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والمهنية للدارسين ومراعاة ظروفهم.	١٥٩	٩٤,٦
٥	مراعاة الخلفيات الثقافية للدارسين وظروفهم الاقتصادية.	١٤٧	٨٧,٥
٦	استخدام التكنولوجيا الحديثة وجعلها وسيلة لزيادة فرص التعليم.	١٦٢	٩٦,٤
٧	محاولة الاستفادة من الخبرات العالمية فيما يتفق وظروف المجتمع.	١٦٨	١٠٠
٨	ضرورة التعاون الدولى فى المجالات المتعددة التى تخدم العملية التعليمية.	١٦٢	٩٦,٤
٩	العمل على توفير المراكز الفرعية والاستفادة من إمكانيات الجامعة الإقليمية.	١٦٥	٩٨,٢
١٠	تزويد المراكز الفرعية بالمرشدين الأكاديميين المدربين.	١٤٤	٨٥,٧
١١	الاهتمام بإعداد المرشد الأكاديمى وتفعيل دوره فى العملية التعليمية.	١٥٣	٩١
١٢	ابتعاد المناهج والمقررات عن النمطية والشكلية وان ترتبط بخطط التنمية.	١٦٨	١٠٠
١٣	ضرورة الإعلام الكافى عن الجامعة وأهدافها وفلسفتها.	١٦٥	٩٨,٢
١٤	إعطاء الشرعية للدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة.	١٦٢	٩٦,٤
١٥	تحديد آليات ومعايير ضمان جودة هذا النظام وفاعليته.	١٦٥	٩٨,٢
١٦	الابتعاد عن نظم التقويم التقليدية الشكلية.	١٦٨	١٠٠
١٧	الاستقلال التام عن الجامعات التقليدية.	١٠٨	٦٤,٢
١٨	ضرورة توافر جهود كل مؤسسات المجتمع لضمان نجاح نظام الجامعة.	١٦٨	١٠٠
١٩	ضرورة فتح قنوات اتصال بين الجامعة والجامعات الرائدة فى هذا المجال.	١٦٨	١٠٠

يتبين من نتائج الجدول السابق أنه بعرض المتطلبات التى يمكن أن تؤدى لنجاح مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد على عينة الدراسة فقد نالت هذه المتطلبات الموافقة وكانت على الترتيب التالى:

- لابد من محاولة الاستفادة من الخبرات العالمية الرائدة فى هذا المجـال وذلك فيما يتفق وظروف المجتمع المصرى والعربى ووافق ١٠٠% مـن عينـة الدراسة على هذا.

- أن تبتعد المناهج والمقررات عن النمطية و الشكلية التقليدية وان ترتبط هذه المناهج والمقررات بخطط التنمية فى المجتمع ، كذلك ترتبط بحاجات المجتمع المختلفة.

- أيضاً وافق ١٠٠% من عينة الدراسة على أن تبتعد نظم التقويم التى سوف تتبع فى الجامعة المقترحة عن التقليدية والشكلية وان تتبع أسلوباً جديداً مستفيدة من الخبرات العالمية فى هذا المجال.

- ضرورة تكاتف جهود كل مؤسسات المجتمع حكومية وغير حكومية لضمان نجاح هذه الجامعة وزيادة فعاليتها ورفع كفاءتها وأيد ذلك ١٠٠% من عينة الدراسة.

- ضرورة فتح قنوات اتصال بين الجامعة المقترحة والجامعات الرائدة فى هذا المجال وذلك للاستفادة وتبادل الخبرات المتعددة والمتنوعة.

- ضرورة تحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات التى يحتاجها المجتمع المصرى والعربى ، ومتطلبات سوق العمل ، وذلك بالدراسة المتأنية لهذه الاحتياجات وذلك قبل تحديد البرامج التى تنفذها الجامعة.

- ضرورة العمل على توفير المراكز الفرعية التى تساعد الجامعة فى انتشار التعليم مستعينة فى ذلك من إمكانيات الجامعات الإقليمية.

- ضرورة الإعلام الكافى عن هذه الجامعة وتحديد أهدافها وفلسفتها وعدم التسرع فى التنفيذ.

- ضرورة تحديد الآليات المختلفة وأيضاً تحديد المعايير الواضحة التى تضمن جودة هذه الجامعة وتزيد من كفاءتها وفعاليتها.

- ضرورة تحديد مصادر الدعم الكافى ، ومعرفة كيفية تمويل هذه الجامعة قبل التنفيذ.

- ضرورة استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية ، وجعل هذه الوسائل وسيلة فعالة لزيادة فرص التعليم وانتشاره.

- ضرورة إعطاء الشرعية للدرجات العلمية التى تمنحها هذه الجامعة حتى تكتسب المصداقية من قبل الدارسين على مختلف فئاتهم.

- ضرورة مراعاة ظروف الدارسين سواء كانت ظروفا اقتصادية أو ظروفا اجتماعية وجغرافية.

- ضرورة تزويد المراكز الفرعية بالمرشدين الأكاديميين المعدين والمدربين والاهتمام بهؤلاء المرشدين وتفعيل دورهم فى العملية التعليمية.

بعض المتطلبات اللازمة لتفعيل دور جامعة التعليم من بعد:

هناك بعض المتطلبات الضرورية اللازمة التى ينبغى على المخطط أن يراعيها مسبقاً حتى تستطيع الجامعة المصرية للتعليم من بعد المقترحة أن تؤدى الدور المرسوم ، وتحقق الأهداف الموضوعة بكفاءة عالية وأن تكون فعالة وغير تقليدية ومن أهم هذه المتطلبات:

١) أولاً لابد من الدعم والتأييد السياسى على أعلى مستوى ، لأن جامعة التعليم من بعد لها متطلبات تختلف عن متطلبات الجامعة العادية من حيث الخدمات التعليمية ، والتمويل ، فالدعم السياسى لهذه الجامعة يظل ضرورياً لأن التعليم من بعد فى مجتمعنا مازال حديثاً وغير مفهوم عند الكثيرين ، كما أنه يحتاج إلى الموارد الكافية التى تختلف عن حاجات معظم الجامعات التقليدية.

٢) على المخطط أن يحدد مصدر الدعم المالى الكافى لأنه عندما تعانى أنظمة التعليم من بعد من انخفاض مستوى الدعم المالى ، وقلة أعضاء هيئة التدريس فإن ذلك يعود بالسلب عليها ، أما إذا أحسن تصميم هذه الأنظمة فإنها سوف تحقق عائدا تعليمياً مرتفعاً قد يفوق ما تحققه أنظمة التعليم التقليدى[٨٢]. والجودة المتدنية تؤدى إلى انخفاض فى الشهرة والسمعة لمثل هذا النمط من التعليم ومن ثم الفشل.

٣) المخطط عليه أن يجيب مسبقاً عن عدة تساؤلات هامة مثل:

لماذا التعليم من بعد؟ وما حاجة المجتمع إليه؟ وما الأهداف التى يمكن أن يحققها هذا النظام فى المجتمع؟ وما القطاعات والفئات التى سوف تستفيد منه؟ وما الاحتياجات الفعلية من الموارد والبنية التحتية؟ وكيف يمكن تحقيق عملية الربط بين هذا النظام وبين التعليم الجامعى التقليدى؟ وما الاحتمالات المستقبلية لهذا النظام؟ وكيف يمكن تدويل عمليات التعلم؟ وما هى السبل التى تفعل الاستفادة

من التطور التكنولوجى ووسائل الاتصال الحديثة؟ وما الإجراءات أو الخطوات التى تكون ضرورية من أجل الاعتراف بالمساواة بينه وبين التعليم الجامعى التقليدى؟

٤) مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والمهنية للدارسين ، فيراعى ظروف الدارسين من حيث التوقيت ، والمكان الجغرافى ، وشروط القبول ، ونظم الامتحانات ، وأن يكون لهذا النظام شرعيته حتى لا تقابله العوائق والعقبات التى تعوق نجاحه وتحد من استمراريته وفاعليته.

٥) فى مرحلة التخطيط على المخطط أن يأخذ فى الاعتبار البنية التحتية والخلفيات الثقافية للدارسين ، والمتطلبات والعوامل الاجتماعية والظروف الاقتصادية ، ولغة التعليم وأنماطه ، "لأن النقائص فى عملية التخطيط وفى فهم المتطلبات الأساسية ربما تتسبب فى ظهور مشكلات حادة فيما بعد"[٨٣]. ولأن "نجاح تنفيذ نظم التعليم من بعد يتطلب من المخطط التركيز على عوامل متعددة أهمها توفير المتطلبات المادية والبشرية اللازمة ، والتعرف على خصائص الطلاب وظروفهم ، بالإضافة إلى إدخال تجديدات فى تصميم المقررات وتقديم إستراتيجيات للتقويم تؤكد على نوعية وجدية البرامج المقدمة بحيث يحتل التقويم المستمر والتغذية الراجعة الفورية مكاناً هاماً فى برامج التعليم من بعد"[٨٤].

٦) المخطط عليه أن يأخذ فى الاعتبار أن استخدام التكنولوجيا فى مجال التعليم من بعد ليس هدفاً فى حد ذاته ، وإنما وسيلة لزيادة فرص التعلم ، وجعل التعليم أكثر فاعلية ، "وعندما يكون هناك عدد من التكنولوجيات المتاحة ، فإن المسألة ليست فى اختيار واحدة منها ، بل فى اختيار الخليط المناسب منها من أجل خدمة الأهداف الموضوعة ، ومن أجل إقامة أو تصميم نظام فعال للتعليم عن بعد"[٨٥].

٧) على المخطط عند محاولة الاستفادة من الخبرات العالمية فى مجال التعليم من بعد مراعاة ظروف الواقع المصرى لأن استيراد نظم معينة ــ دون تفكير فى الواقع ــ عملية صعبة ، ولهذا يجب النظر فى واقع المجتمع وثقافته وحاجاته ، وتكون هناك رؤية خاصة لما سيتم تطبيقه.

٨) التعاون الدولى فى هذا المجال مطلوب لنقل الخبرات والاستفادة منها ، والتعاون يتم فى مجالات متعددة مثل تقديم المشورة ، وخدمات التشغيل ، لأن هذا التعاون قد يساعد فى تحديد المشكلات وتقديم الحلول لها ، وفى إجراء دراسات الجدوى ، والتخطيط ، وتنفيذ المشروعات ، وتدريب العاملين وتصميم البرامج ، وإيفاد الخبراء ، وتقديم المنح الدراسية ، وتقديم الخبرات فى مجال التقويم.

وقد يأخذ هذا التعاون أشكالاً أخرى مثل المساعدات المالية ، ونقل الخبرات الفنية ، وتبادل المعلومات المتعلقة بالمواد التعليمية وطرق التدريس.

وعلى سبيل المثال تم التعاون بين الجامعة البريطانية المفتوحة ، والجامعة المفتوحة فى فنزويلا فى العديد من المجالات ، كما تعاونت الجامعة البريطانية مع جامعة العلامة إقبال المفتوحة فى باكستان ، وأيضاً تعاونت هذه الجامعة مع جامعة التعليم من بعد فى كوستاريكا بتمويل من اليونسكو وخاصة فى مجال التخطيط وصناعة القرار ، كما تعاونت أيضاً هذه الجامعة مع كل من جامعة الهند المفتوحة وجامعة إسرائيل المفتوحة(٨٦). كما ينبغى مراعاة التعاون بين جامعة التعليم عن بعد والجامعات الإقليمية. ويمكن أن يتم هذا التعاون بين جامعة التعليم عن بعد والجامعات الإقليمية وذلك بجعلها مراكز إقليمية للتعليم من بعد ، وأيضاً الاستفادة من خبرات الأساتذة والمتخصصين وخاصة فى المراحل الأولى من إنشائها .

٩) مراعاة العمل على توفير المراكز الفرعية المعتمدة فى بعض المدن الرئيسية ويمكن الاستفادة من إمكانات الجامعات الإقليمية فى هذا الشأن مع تزويدها بالوسائل التكنولوجية المتطورة ، وتزويدها بالمرشدين الأكاديميين المعدين والمدربين على تقنيات التعليم من بعد ، حتى يمكن تحقيق فلسفة هذا التعليم وتيسير اللقاءات الدورية مع الطلاب فى أماكن تجمع قريبة من محال إقامتهم وفى أوقات ملائمة لهم.

١٠) من متطلبات هذا النظام الاهتمام الجيد بإعداد المرشد الأكاديمى ، لأنه عنصر هام وفعال وضرورى فى جميع البرامج ، لابد من تفعيل دوره فى العملية التعليمية ، حتى يكون على اتصال دائم ومباشر بالدارسين.

١١) من المتطلبات الهامة أيضاً لابد أن تبتعد المناهج والمقررات عن النمطية والشكلية ، وأن يكون هناك اهتمام بالمجالات الهامة المرتبطة بخطط التنمية ، وحاجات مؤسسات العمل والإنتاج ، وأن يتم تفعيل دور رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الإنتاجية فى دعم الجامعة ، حتى تتلاءم مخرجات الجامعة مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

١٢) ومن المتطلبات الضرورية لهذا النظام الإعلام الكافى عن هذه الجامعة وعن أهدافها وفلسفتها ونظامها وأهميتها مع التركيز على أن هذا النوع من التعليم الجامعى ليس بديلاً عن التعليم الجامعى التقليدى بل مكمل له ، وأنه ليس باباً خلفياً للتعليم الجامعى ، وأنه ليس للفاشلين أو الضعاف ولكنه تعليم يحتاج إلى مهارات خاصة وقدرة عالية على التعلم الذاتى والتعليم المستمر.

١٣) العمل على توفير آليات لضمان جودة هذا النظام ، وتقويم الأداء ، ووضع نظم لقياس القدرات العلمية للدارسين ومدى تقدمهم ، بما يتفق ونظام الساعات المعتمدة ، والابتعاد عن نظم التقويم التقليدية التى تعقد فى الجامعات التقليدية.

١٤) وحتى تحقق هذه الجامعة فاعليتها المطلوبة وأهدافها الموضوعة لابد مسبقاً من تحديد دقيق للاحتياجات من البرامج المطلوبة والتى تتفق مع احتياجات سوق العمل واحتياجات الدارسين وذلك عن طريق القيام بالدراسات التى تحلل وترصد هذه الاحتياجات رصداً فعلياً وواقعياً ، وأيضاً تحليل نوعية الدارسين المتوقع التحاقهم ، ومعرفة خصائصهم وطبيعتهم وخلفياتهم التعليمية ، وتحديد الأهداف والآليات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، وأيضاً يتم تحديد محتويات البرامج وحصر المصادر العلمية المتاحة وإعداد الوسائل الملائمة لتوصيل المادة العلمية ، ووضع المعايير الفنية والاقتصادية التى تساعد على زيادة فعالية وكفاءة هذه الجامعة.

١٥) ويمكن أن ينطلق النظام المقترح من مجموعة من التوجهات والمرتكزات الأساسية التى توجه الفلسفة والأهداف والنظام ككل ومن أهمها:

- النظر إلى هذا النظام على أنه نظام متكامل ومكمل للتعليم الجامعى التقليدى، وأنه نظام له مبرراته وفلسفته وأهدافه وهياكله وبناه الإدارية والتنظيمية ، وله طرقه وبرامجه وتقنياته الخاصة به فى التدريس والتقويم.
- النظر إلى هذا النظام على أنه ليس تعليماً جامعياً من الدرجة الثانية ، كما أنه ليس باباً خلفياً للجامعات التقليدية يلجأ إليه الطلاب الفاشلين.
- أنه نظام تعليمى يتفق مع المتطلبات المجتمعية والتربوية والتنموية ، وعلى هذا فإن بنيته تختلف من مجتمع إلى آخر حسب ظروف وإمكانات ومطالب كل مجتمع.
- تقوم جامعة التعليم من بعد على أساس الاستقلال الكامل عن الجامعات التقليدية ، وأن تمول وتبنى فلسفتها وأهدافها وهياكلها بمعزل عن الجامعات العادية ، حيث إن كثيراً من الدراسات تشير إلى أن أكبر تهديد يواجه تطوير هذه الأنظمة فى البداية إنما يصدر من واقع التعليم الجامعى القائم ومن الكوادر الإدارية والأكاديمية فى الجامعات التقليدية.
- يحتاج نجاح هذا النظام إلى ضرورة تضافر كل الجهود ، وتعاون كل مؤسسات المجتمع تعليمية واقتصادية وإعلامية ، مع ضرورة فتح قنوات اتصال بين هذه الجامعات والجامعات الرائدة فى هذا المجال.

ولابد من التمهل والتأنى وعدم التسرع فى إنشاء هذه الجامعة قبل إجراء الدراسات الكافية وتوفير جميع الإمكانات المادية والبشرية ، وضرورة الاستفادة من خبرات الدول الرائدة فى هذا المجال ، فاليابان لم تبدأ الدراسة فى جامعة الهواء إلا بعد ثمانى سنوات من الدراسة ، وإنجلترا لم تبدأ الدراسة فى الجامعة البريطانية المفتوحة إلا بعد ثمانى عشر سنة من الدراسة والبحث ، وهذا ما حدث أيضاً فى جامعة ديكن بأستراليا ، وذلك بهدف تلاشى الثغرات والقصور والعجز عن تحقيق الأهداف الموضوعة.

المراجع والهوامش

(١) اليونسكو: التعليم بلا حدود ، ضمن مشروعات وبرامج اليونسكو فى المؤتمر العام خلال الدورة (٢٨) ، المنعقدة بباريس عام ١٩٩٦ ، رسالة الخليج ، مكتب التربية العربية لدول الخليج ، الرياض ، ص ١٦٣.

(٢) على محافظة: التعليم العالى فى الدول العربية ، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالى (بناء القدرة للقرن الحادى والعشرين) التى عقدت فى مقر اليونسكو ، باريس ، فى الفترة من ٢٦ – ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد (٣٠) ، شعبان ١٤١٥ هـ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ٢٢٦ – ٢٦٨.

(٣) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الجامعة المفتوحة ، الدورة السادسة ، أكتوبر – يوليو ١٩٧٨ – ١٩٧٩ ، ص ص ٢٣٩-٢٤٩.

(٤) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، التعليم العالى عن بعد ، الكتاب رقم (٢٢٢) ، الدورة (١٥) ، سبتمبر ١٩٨٧ – يونيو ١٩٨٨، ص ص ١٨٧ – ٢١٤.

(٥) وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، المؤتمر القومى للتعليم العالى ، جامعة القاهرة ، فى الفترة من ١٣ – ١٤ فبراير ٢٠٠٠م ، مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ، ص ٢.

(٦) المرجع السابق ص٢٤.

(٧) أنظر:

- جريدة أخبار اليوم ، السبت ٢ ديسمبر ٢٠٠٠م ، العدد (٢٩٢٦) ، السنة (٥٧) ، ص١٤.

- جريدة الأخبار ، الخميس ٧ ديسمبر ٢٠٠٠م ، العدد (١٥٤٦٧) السنة (٤٩) ص١١.
- جريدة الأهرام ، الجمعة ٨ ديسمبر عام ٢٠٠٠م ، السنة(١٢٥) ، العدد (٤١٦٤٠) ، ط ١ ، ص ٩.
- جريدة الأهرام الاثنين ٢٦ فبراير ٢٠٠١م ، السنة (١٢٥) ، العدد (٤١٧٢٠) ، صفحة شباب وتعليم ، ص ٢٧.

(٨) المجلس الأعلى للجامعات: اللجنة المشكلة لوضع الخطوات التنفيذية للبدء فى إنشاء الجامعة المصرية للتعليم من بعد ، القاهرة ، نوفمبر عام ٢٠٠٠ .

(٩) المجالس القومية المتخصصة: المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الجامعة المفتوحة ، مرجع سابق.

(١٠)المجالس القومية المتخصصة: المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، التعليم العالى من بعد ، مرجع سابق.

(١١)أحمد محمود الخطيب: الإدارة والتنظيم فى الجامعات المفتوحة ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى ، العدد (١٠) ، ديسمبر ١٩٨٩، ص ص ٥٥ – ٧٥.

(١٢)محمد محمود الخوالدة: دور الجامعات المفتوحة فى تجديد نظام التعليم العالى العربى ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى ، العدد (١٠) ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٣ – ٢٣.

(١٣)إبراهيم محمد إبراهيم : التعليم العالى عن بعد (مبرراته – نماذجه) ، مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى (آفاق مستقبلية) ، رابطة التربية الحديثة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٨ – ١٠ يوليو ١٩٩٠ ، ص ٣٥٣.

(١٤)معين حلمى الجملان: التعليم عن بعد ودوره فى دعم برامج التعليم الجامعى ، مجلة التربية والتنمية ، السنة الثانية ، العدد(٥) ، القاهرة ، يناير ١٩٩٤، ص ٢٥٢.

(١٥)نجوى يوسف إبراهيم جمال الدين: تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر ، دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث التربوية والتنمية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥.

(١٦)على إبراهيم الدسوقى: نموذج مقترح للتعليم عن بعد لبعض كليات جامعة الأزهر ، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد (٥٨) ، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ٢٦٦ - ٢٨٩.

(١٧)نجوى يوسف إبراهيم جمال الدين: التعليم من بعد ، التجربة المصرية ، مجلة التربية والتعليم ، المجلد الخامس ، العدد (١٥) ، القاهرة ، مارس ١٩٩٩ ، ص٤٣.

(18) Macdaniel, Drew: " Distance education for developing countries, an examination of learners preferences in Guyana", Dissertation Abstracts International, Vol.49, No.15, 1988, p.87.

(19) Bilham, Tim; Gilmour, Rosie: " Distance education in engineering for developing countries, Education Research, Serial No.13, Overseas Development Administration, London, 1995, pp.1-111.

(20) Demiray, Ugur: "Distance education" versus classroom: Close encounters 6 the fourth kind, ISBN 975-7965 –04 –9 Turkey, 1995, pp.1-288.

(21) Rodd, Jillian; Coombs – Steven: "Distance learning with a difference, using the Internet to deliver higher education", In Ed/E Telecom 98, World Conference on Educational Multimedia and Hypermedia and World

Conference on Educational Telecommunications, Proceedings 10th Freiburg, Germany, June, 20-25, 1998.

(22) Philiphs, Vicky, Yager Cindy: "The best distance learning graduate school: earning your degree without leaving a home", Princeton Review Publishing, New York, 1998, pp.1-332.

(23) Phipps, Ronald; and Merisotis, Jamie: "What is the difference: A review of contemporary research on the effectiveness of distance learning in higher education", Institute for Higher Education Policy, Washington, 1999, pp.1-49.

(24) Eaton, Judith,: "Distance education is on your doorstep", Trusteeship, Vol.7, No.1, Feb 1999, pp.23-27.

(٢٥)عبد الراضى محمد إبراهيم: نظرية تعليم الكبار من بعد ، مشكلة المفهومات والتعريفات ، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، العدد (١٧) ، جـزء (٢) ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٩٢.

(٢٦)عز الدين إبراهيم : وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد ، البحـرين ، مكتـب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٦.

(٢٧)شعيب المنصورى: التعليم عن بعد مفاهيم وأطر ، مجلة اتحـاد الجامعـات العربية ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٦ ، ص ص ٧٥- ١٠٥.

(٢٨)دودز تونى: دليل إدارة مؤسسات التعليم عن بعد ، ترجمة خليـل حمـاس ، بيروت ، لبنان ، الدار العربية للموسوعات ١٩٨٧ ، ص ٩٨.

(29) Keegan, Desmond: "on Definig Distance" In Sewart David and Others : Distance Education International Prespectives, Corom Helm, London, 1985, P.6.

(30) Lewis, Rogar: "What Is Open Learning", In "Key Issues in Open Learning" (An Onlhology form The journal of open Learning, (1986 – 1992), London Longman, 1992, PP .12-13.

(٣١)لمزيد من التفاصيل أنظر:

- عبد الوهاب البرلسى: التعليم عن بعد والجامعة المفتوحة ، التربية المعاصرة ، العدد(٩) ،القاهرة ، يناير ١٩٨٨ ، ص ص ١٠-٢٣.
- Homadi, H.: Open University, Delhi, India, 1989, PP 162 –165

(٣٢)المجالس القومية المتخصصة: المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى ، الجامعة المفتوحة ، مرجع سابق.

(٣٣)لمزيد من التفاصيل أنظر:

- نجوى يوسف جمال الدين: تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر ، مرجع سابق.
- أحمد إسماعيل حجى: فى التربية المقارنة ، دار الفكر العربى ، القاهرة، ١٩٨٨ ، ص ٢٧٨.
- حيدر غالب: التعليم عن بعد وتطبيقاته في الدراسات العلمية ، اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة ، ج . م. ع ، ندوة التعليم المفتوح ، ٣-٥ أكتوبر ١٩٩٣.
- أفنان نظير دروزة ، عادل محمد أبو عمشة: التعليم بطريقة "التعليم المفتوح" ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد (٢٨) ، يناير ١٩٩٣.
- UNESCO: Open and Distance Learning: Prospects and Policy Considerations, Division of Higher Education, Education Sector, 1997, P. 10 .
- Perraton, Hilary: Administrative Structures for Distance Education, The Commonwealth Secretariate, The Commonwealth of Learning, England, Canada, 1991, P. 14 .

(٣٤)أنظر:

- محمد محمود الخوالدة: دور الجامعات المفتوحة فى تجديد نظام التعليم العالى العربى ، مرجع سابق.
- أحمد إسماعيل حجى: فى التربية المقارنة ، مرجع سابق.

(٣٥)أنظر:

- اليونسكو: مشروع التعليم بلا حدود ، مرجع سابق ص ١٦٨ .
- حيدر غالب: التعليم عن بعد وتطبيقاته فى الدراسات العليا ، مرجع سابق.

(36) UNESCO : Open and Distance Learning , Op. Cit , P.6.

(37) Ibid, P.8.

(38) Ibid ,P.9.

(٣٩)لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Ibid , P.11.
- مالكولم سكيلييك ، وهيلين كونيل: إدارة وتمويل التعليم العالي ، ترجمة عبد الحميد الجمال ، مستقبليات ، العدد (١٠٧) ، التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين ، العدد(٣) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٤٢٥.

(40) Eaton, Judith, S.: Distance Education is on your Doorstep Trusteeship, Vol.7, No.1 , Feb. 1999, London, PP – 23-27.

(٤١)بيير ليفى: التعليم والتدريب ، التكنولوجيا الجديدة والذكاء الجمعى ، ترجمة أحمد عطية أحمد ، مجلة مستقبليات ، المجلد (٢٧) ، العدد (٢٣) ، القاهرة، يوليو ١٩٩٧ ، ص ٢٨٥ .

(٤٢)المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(٤٣)المرجع السابق ، ص ٢٨٧.

(٤٤)المجلس القومى للتعليم : تقرير عن نظام التعليم بالمراسلة فى (دراسات تربوية) ، رابطة التربية الحديثة ، المجلد الثالث ، جـ ١٤ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٨، ص ٢٩٦.

(٤٥)حسن محمد حسان : التعليم الجامعي المفتوح من بعد كبديل للتعليم التقليدي، دراسة حالة ، مجلة كلية التربية ، المنصورة ، ١٩٩٠ ، ص ١٩.

(٤٦)لمزيد من التفاصيل أنظر:

- محمد سيف الدين فهمى: الأصول الاجتماعية والثقافية للتعليم المفتوح في الجامعات ، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٣.
- Parganen, M. (ed): Values and Policies in Adult Higher Education, Tamper University (Finland), 1993.
- Lioyd, F.: Building a Workforce avestment System for America, National of Business, Washington, 1992.
- Open Learning Agency: Lifelong Learning and Human Resource Development Project Burnaby (British Colombia, E D R S Price, 1992).

(٤٧)لمزيد من التفصيل أنظر:

- – أوجينا بوتوليكا : الجامعة التربوية الإذاعية التليفزيونية ، مجلة مستقبليات ، المجلد (٨٨) ، العدد الثانى ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- زاوو يوهوى : شبكة التعليم عن بعد ، مجلة مستقبليات ، المجلد (٨٨)، العدد الثانى ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- إبراهيم محمد إبراهيم : جامعة الهواء فى اليابان ، التعليم العالى عن بعد ، مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى ، رابطة التربية الحديثة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٨–١٠يوليو ١٩٩٠

- عبد الله أبو بطاتة : الجامعة وتحديات المستقبل ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد (٣٠) ، القاهرة ، شعبان ١٤١٥ هـ – يناير١٩٩٥م ، ص ٣١٨.

(٤٨)اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو : مصر واليونسكو ، مجلة نصف سنوية ، موضوع العدد "التعليم عن بعد " ، اجتماع الخبرات فى مجال التعليم عن بعد القاهرة ٢٦-٢٩ مايو ١٩٩٦ ، إصدار ١٩٩٦.

(٤٩)لمزيد من التفصيل انظر:

- إبراهيم محمد إبراهيم: جامعة الهواء فى اليابان ، مرجع سابق.
- نجوى يوسف جمال الدين: تخطيط التعليم المفتوح فى مصر ، مرجع سابق.

(٥٠)اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو: مصر واليونسكو ، مرجع سابق.

(٥١)المجلس الأعلى للجامعات: تقييم تجربة التعليم المفتوح ، ١٩٩٧/٩/٤

(٥٢)لمزيد من التفاصيل أنظر:

- مطبوعات اتحاد الجامعات العربية ، تجارب رائدة فى التعليم الجامعى مجموعة أوراق مقدمة إلى المؤتمر العلمى المصاحب للدورة السابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، بيروت ، لبنان ، أبريل/ نيسان ١٩٩٤.

(٥٣)أحمد محمود الخطيب : الإدارة والتنظيم فى الجامعة المفتوحة ، مرجع سابق، ص ٦٣

(٥٤)أحمد إسماعيل حجى: فى التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٣١١.

(٥٥)المرجع السابق ، ص ٣١٨.

(56) Bernadetter, R.: Support for Student Learning, In (Anthony, kaye & Oreville Runble (Eds) Distance,

Teaching for Higher and Adult Education), Croom Helm, London, 1989, PP 141-161.

(٥٧)إبراهيم محمد إبراهيم: جامعة الهواء فى اليابان ، مرجع سابق.

(٥٨)أحمد إسماعيل حجى: فى التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤.

(٥٩)أحمد محمود الخطيب: الإدارة والتنظيم فى الجامعات المفتوحة ، مرجع سابق.

(٦٠)زاوو يوهوى: شبكة التعليم عن بعد ، مرجع سابق .

(61) Rumble, Greville: Management of Distance Systems, UNESCO, Paris, 1992, P .22.

(62) UNESCO: Distance Education in The E-9 Countries, UNESCO, 2000, PP.14-51 .

(٦٣)المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة المشكلة لوضع الخطوات التنفيذية للبدء فى إنشاء الجامعة المصرية للتعليم عن بعد ، مرجع سابق ، ص١٧ .

(٦٤)لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Open and Distance Learning , Op. Cit .
- عمر خلف: الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي في العالم ، وقائع الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديرى الجامعات فى الدول الأعضاء بمكتب التربية العربى بدول الخليج ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- Kouwenar, K.: (ed), "Higher Education in the NetherLands" Zoetemeer the Netherlands , 1989 .

(٦٥)المجلس الأعلى للجامعات: اللجنة المشكلة لوضع الخطوات التنفيذية للبدء فى إنشاء الجامعة المصرية للتعليم عن بعد ، مرجع سابق ، ص ص ١٧ – ١٨.

(٦٦)أحمد إسماعيل حجى: فى التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٣٤١.

(٦٧)المجلس الأعلى للجامعات: مرجع سابق ، ص ١٨.

(٦٨)أحمد إسماعيل حجى: مرجع سابق ، ص ٣٤٤.

(٦٩)عمر محمد خلف: الاتجاهات الحديثة فى التعليم العالى ، مرجع سابق ، ص ٣٤٣.

(٧٠)المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

(٧١)المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة المشكلة لوضع الخطوات التنفيذية للبدء فى إنشاء الجامعة المصرية للتعليم من بعد ، مرجع سابق ، ص١٨.

(72) UNESCO: Open and Distance Learning Op. Cit, P .31 .

(٧٣) أحمد إسماعيل حجى: مرجع سابق ، ص ٣٤٥.

(٧٤) عمر محمد خلف: مرجع سابق ، ص ٣٥٠.

(٧٥) زاوو يوهوى: شبكة التعليم العالى عن بعد فى الصين ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩.

(٧٦)المجلس الأعلى للجامعات ، مرجع سابق ، ص ١٩.

(77) UNESCO : Ibid , P . 24 .

(78) Farnes, Nicholas C.: Development in Open and Distance Learning in (UNESCO): Expert Meeting. Distance Education, Structure, Methodology, Staff Development and Legal Aspect, LITE (Moscow), March 23 –24, 2000 , PP 13 – 15 .

(79) Rumble, Grevill: the Management of Distance Systems UNESCO, Paris , 1992 , P. 92 .

(80) Ibid , P. 102.

(81) UNESCO: Distance Education in the E–9 Countries, UNESCO, 2001, P. 14 –51.

(82) Baired, Marcia: Training Distance Education Instructors, Strategies That Work, Adult Learning September October, 1995 P. 25.

(83) Wagner, Ellen: Distance Education, Success Factors, Ibid, P. 18.

(84) Benk, Mage & Gronger, Daniel: Supporting Students at a Distance, Ibid, P . 22.

(85) Hopey, C. & Ginsbuty, L.: Distance Learning and New Technologies, Adult Learning, Vol. 8, No. 1, September – October 1996 P. 23.

(86) UNESCO: Distance Education in Asia and the Pacific: Country Paper, New Papers on higher Education (Ed , UNESCO ,1993 ,P. 157 –159 .